



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

مساهمة الجباية العادية في تمويل إيرادات الدولة

حالة الجزائر: 2011-2020

تحت اشراف :

- ظريف فاطمة

من اعداد الطلبة :

- شنوف صالح

- عدة عبد القادر

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر " أ "	صافة محمد
مقررا	أستاذة مساعدة " أ "	ظريف فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر " أ "	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر " ب "	بلقربوز مصطفى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

السنة الجامعية: 2021-2022



اهداء

احمد الله و اشكره على اتمام بحثنا هذا
والصلاة والسلام على رسول الله

نهدي هذا العمل الى كل من ساندنا أثناء بحثنا هذا
بما فيهم الأساتذة الكرام

الى اخوتي الأعمام و كل العائلة والى رفقاء العمر
الى كل الاصدقاء و الاحباب
الى كل من قرأ هذه المذكرة





تشكرات

الحمد لله الذي وفقنا على انجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان للأساتذة د ظريف فاطمة

التي قبلت الإشراف على هذا العمل ، و تعهدت بالتصويب في جميع مراحل انجازه

و زودتنا بالنصائح و الإرشادات القيمة فجزاها الله خيرا

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرماء على تفضلهم بقبول المناقشة



فهرس الموضوعات

الصفحة	البيان
	إهداء شكر
01	مقدمة
الفصل لأول : الاطار النظري للجباية العادية	
07	المبحث الأول : نظرة عامة للجباية العادية
07	المطلب الأول: ماهية الجباية العادية
08	المطلب الثاني : تصنيفات الجباية العادية
10	المطلب الثالث : أهداف الجباية العادية
12	المبحث الثاني : اصلاح النظام الجبائي في الجزائر
12	المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي
13	المطلب الثاني : مجالات الاصلاح الجبائي في الجزائر
16	المطلب الثالث : دوافع الاصلاح الجبائي في الجزائر وأهدافه
20	المبحث الثالث : الموارد الجبائية في الجزائر
20	المطلب الأول: الموارد العادية :
23	المطلب الثاني: الموارد غير العادية (الجباية البترولية)
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدى مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة و ضرورة تفعيلها	
28	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة :
28	المطلب الأول : مفهوم الميزانية العامة
32	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة
35	المطلب الثالث: تبويب ومكونات الميزانية العامة
37	المبحث الثاني : النظرة التقييمية للجباية العادية في الجزائر و ضرورة تفعيلها
37	المطلب الأول : محددات النظام الجبائي

39	المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للجباية العادية
41	المطلب الثالث : علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي
42	المبحث الثالث : تفعيل الجباية العادية في الجزائر
43	المطلب الأول : الدور التمويلي للإيرادات الجبائية
46	المطلب الثاني : التحفيزات الجبائية و قياس فعاليتها في النظام الجبائي في الجزائر
49	المطلب الثالث : عملية تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر
55	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : أثر الجباية العادية على إيرادات الميزانية العامة	
57	المطلب الأول : مساهمة الإيرادات الجبائية في إيرادات الدولة للفترة (2011-2020)
57	المطلب الثاني : علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي
57	المبحث الأول : أثر الجباية العادية على الميزانية العامة
59	المطلب الثالث : تطور إيرادات الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية
61	المبحث الثاني : تحليل احصائيات الجباية العادية في الجزائر للفترة 2011-2020
61	المطلب الأول : تطور حصيلة الجباية العادية للفترة (2011-2020)
63	المطلب الثاني : تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال فترة 2011-2020
65	المطلب الثالث : تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 2011-2020
66	المبحث الثالث : دور الإيرادات الجبائية في الميزانية العامة للدولة 2011-2020
66	المطلب الأول : الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية للفترة 2011-2020
68	المطلب الثاني : مساهمة الإيرادات الجبائية في الانفاق العام بالجزائر لمفترة 2011-2020
70	المطلب الثالث : متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر
72	هلاصة الفصل
74	خاتمة عامة
77	قائمة المصادر و المراجع
الملخص	

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	معدل الجباية على أرباح الشركات في بعض الدول سنة 1988	الجدول رقم (1-1):
47	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع المحلي والأجنبي.	الجدول رقم (2-1):
48	التصريح بالمشاريع التي تشارك أجنبياً.	الجدول رقم (2-2):
49	المشاريع المصرح بها والمقسمة حسب قطاع النشاط. خلال الفترة من 2011-2020.	جدول رقم (2-3):
59	الجبابة العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الجمالي.	الجدول رقم (1- 3)
61	تطور الجبابة العادية مقارنة بكل من الجبابة البترولية والجبابة الكلية.	الجدول (2-3)
61	تطور حصيلة مكونات الجبابة العادية للفترة 2011-2020	الجدول رقم (3-3):
63	تطور حصيلة مكونات الجبابة العادية خلال الفترة 2011-2020	: الجدول رقم (3-4)
65	تطور معدل تنفيذ الجبابة العادية خلال الفترة 2011-2020	الجدول رقم (3-5)
69	مساهمة الإيرادات الجبائية في الانفاق العام بالجزائر للفترة 2011-2020	الجدول (3-7)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
58	تطورات كل من الجبابة العادية والناتج المحلي الجمالي من 2000 إلى 2020	الشكل رقم 03-01

إن الهدف من إصلاح النظام الجبائي هو تحسين فعالية الجباية للإسهام في التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة، وتحديث الإدارة الجبائية لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة. إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية على فعالية النظام الجبائي الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة، و التي عرفت انخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات لسنة 1986، و بما أن الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى فهو يعتمد على الموارد المالية المتأتية من تصدير المحروقات أو ما يطلق عليه بالجباية البترولية لتمويل نفقات الميزانية العامة ليس هذا و حسب فإلى جانب اعتمادها على المحروقات فهي كذلك تحصل على الموارد المالية من مصادر أخرى منها الضرائب، الرسوم، الغرامات وغيرها من الاقتطاعات و هذا ما يعرف بالجباية العادية.

و من هذا المنطلق نجد أن الجباية العادية تحتل مكانة خاصة في علم المالية العامة باعتبارها مصدر أساسي الموارد الميزانية العامة و عنصر هام لتمكين الدولة من تغطية النفقات، و هي كذلك أداة للتدخل الحكومي و توجيه الاقتصاد بمساهمتها في تمويل عجز الميزانية.

و في هذا الصدد فإن الجزائر لم تعد بمنأى عن التحولات التي تحدث في العالم المتمثلة في التقلبات التي تحدث في أسعار البترول و أثرها على حجم الإيرادات ، و عليه فإن الدولة الجزائرية أصبحت مجبرة على القيام بإصلاحات تتضمن تفعيل الجباية في تمويل الميزانية العامة .

أولاً-إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي أساليب اعتماد الجباية العادية في ميزانية الدولة ، و فيما تكمن إصلاحات النظام الجبائي ؟
- ما علاقة الجباية العادية بالميزانية العامة للدولة وكيفية الرفع من تحصيلها ؟
- ما أثر إيرادات الجباية العادية على تمويل إيرادات الدولة خلال الفترة 2011-2020 ؟
- ما دور الجباية العادية في تغطية النفقات العامة؟

ثانيا- فرضيات الدراسة

- تشكل الإيرادات الجبائية الدعامة الرئيسية للإيرادات العامة للدولة الجزائرية
- تعتبر الإيرادات الجبائية أهم موارد الميزانية العامة للدولة .
- تعتبر إيرادات الجباية العادية أحد المكونات الرئيسية للميزانية العامة لما لها من تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي.
- تساهم الجباية العادية بنسب مقبولة في إيرادات الميزانية للفترة 2011-2020.

ثالثا - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهم النتائج التي تترتب عن الإصلاح الجبائي بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

رابعا - أهداف الدراسة :

- 1- إيجاد إجابة عن التساؤلات المطروحة حول دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- 2- إبراز مكانة الجباية العادية في الهيكل التمويلي للميزانية الدولة.
- 3- تحديد الدوافع التي أدت بالدولة إلى التفكير في الاعتماد على الجباية العادية في تمويل ميزانيتها.
- 4- معرفة مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.

خامسا - أسباب اختيار الموضوع : يمكن تقسيم أسباب الموضوع الي :

- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث و التعمق عن في مجال الموارد الجبائية.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة نوعية.
- توعية الطلاب الجامعيين بأهمية الجباية العادية في ظل هيمنة الجباية البترولية.
- أسباب موضوعية:

- نظرا لأهمية موضوع الدراسة ومدى أهميته بالنسبة للدولة الجزائرية خصوصا وأن الجزائر تحاول منذ سنوات، التحول من الاعتماد على الجباية البترولية إلى الجباية العادية.
- إبراز دور وأهمية الجباية العادية كإيراد من الإيرادات العامة.

سادسا- المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية وتوضيح مختلف المفاهيم الأساسية للدراسة اتبعنا المنهاج التالية:

- المنهج الوصفي و الاستنتاجي :

وهو الذي يتماشى وطبيعة الموضوع، من خلال الوصف النظري لمفهوم الميزانية العامة والجباية العادية.

- المنهج الإحصائي: في الجانب التطبيقي و ذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من الإحصائيات و تحليلها لتوضيح دور الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة .

سابعاً- الدراسات السابقة:

1 * سايح جبور علي، د.عزوز علي، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، 2018، حيث قامت بتحليل دور الضرائب في تمويل الميزانية العامة، من خلال التطرق للنظرية العامة للضريبة، الدور التمويلي للضرائب، و أخيرا دراسة تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015 و قد توصلت هذه الدراسة إلي إبراز دور التمويلي للجباية العادية في تغطية العجز في الميزانية العامة.

2 * بكرتي بومدين ، ، بعنوان " الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية" كانت هذه الدراسة خلال الفترة (1992-2014) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مستغانم 2015، حيث توصلت الدراسة :

- الجباية العادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة

- تساهم الجباية العادية بنسبة أكثر من 30% في الإيرادات العامة.

3 * حميد بوزيدة النظام الضريبي الجزائري تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992 - 2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 ، 2005.

تهدف هذه الدراسة إلى تطور الضريبة ودورها في التنمية الاقتصادية، كما تطرق الباحث إلى الإصلاح الضريبي ومحددات النظام الاقتصادي الجزائري، وإلى محددات النظام الضريبي الجزائري وفعالته وتحدياته.

4 * قجان، 2017 بعنوان "أثر الإيرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر - دراسة

تحليلية قياسية للفترة (2016/1980)"، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة إلى:

- أكد اختبار جوهانسون على وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المشترك بين النفقات العامة والإيرادات العامة

- يتأثر رصيد الميزانية العامة في الجزائر لتقلبات الجباية البترولية، نظرا للارتباط الشديد لإيرادات الميزانية العامة بالجباية البترولية والتي تعد المساهم الأول في الميزانية العامة

- أثبت اختبار السببية لغرانجر السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أكد على وجود اتجاه واحد للسببية من إيرادات الجباية البترولية إلى النفقات العامة وهو ما يؤكد أهمية الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة.

ثامنا - صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع وبالتالي اعتمدنا بشكل كبير على مراجع مختلفة كالمجلات و الأطروحات.

- ندرة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

تاسعا - تقسيمات الدراسة:

تبعا لاهداف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: و الموسوم ب"الاطار النظري للجباية العادية" و الذي يشمل بدوره ثلاث مباحث على الترتيب هي: نظرة عامة للجباية العادية ، اصلاح النظام الجبائي في الجزائر ، الموارد الجبائية في الجزائر .

الفصل الثاني: و الذي تناولنا فيه " مدى مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة و ضرورة تفعيلها" شمل ثلاث مباحث أيضا وهي: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة ، النظرة التقييمية للجباية العادية و ضرورة تفعيلها ، تفعيل الجباية العادية في الجزائر .

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى الدراسة التطبيقية لأثر الجباية العادية على إيرادات الميزانية العامة بدوره تفرع إلى ثلاث مباحث و هي كالتالي : أثر الجباية العادية على إيرادات الدولة ، تحليل احصائيات الجباية العادية في الجزائر للفترة 2011-2020 ، دور الإيرادات الجبائية في الميزانية العامة للدولة

المفصل الأول

الاطار النظري للجباية العادية

تمهيد :

تعتبر الجباية من أهم مصادر الإيرادات العامة، وتمثل العنصر الأساسي والهام في النشاطات الاقتصادية وذلك راجع لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. عرف النظام الجبائي الجزائري عدة تطورات، فقد كان مع بداية الاستقلال استمرار النظام الجبائي الفرنسي ومع مرور الوقت عرف النظام الجبائي الجزائري عدة تعديلات و اصلاحات بما يتوافق والواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، بهدف تهيئة الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي.

تعتمد الدولة لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما: الجباية العادية والجباية البترولية. فالجباية العادية تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين أما الجباية البترولية فهي تتكون من الإتاوة المفروضة مقابل استغلال الثروات العمومية المتعلقة بالمحروقات.

ومن خلال هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الجباية العادية

المبحث الثاني: تصنيفات الجباية العادية

المبحث الثالث: أهداف الجباية العادية

المبحث الأول: نظرة عامة للحماية العادية

تعتبر الحماية أو الضريبة من أهم مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء مختلفه حول الضرائب والرسوم.

المطلب الأول: ماهية الحماية العادية

أولاً- تعريف الحماية العادية:

تعتبر الحماية في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، فالحماية هي ذلك النشاط التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظراً لثباتها و إلزامها، وتمثل الحماية العامة أساساً في الحماية العادية والحماية البترولية.

حيث أن تعريف الحماية يشمل عدة عناصر منها الإتاوة التي تعتبر امتياز يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين بشكل منفرد، حيث يدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة أو عنصر الرسم الذي يعتبر مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة جبراً مقابل انتفاعه بخدمة معينة، هذه الخدمة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام، حيث أن الرسم يعتبر من الإيرادات التي تمول الإنفاق العام، إضافة إلى الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي بغض النظر عن الرسم و الإتاوة.¹

ثانياً - خصائص الحماية العادية: تتميز الحماية العادية بالخصائص التالية:²

1- الضريبة على شكل نقدي: قديماً كانت الضريبة تحصل على شكل عيني أو في صورة تقديم خدمات و هذا نتيجة للظروف الاقتصادية التي كانت موجودة آنذاك، و لكن نظراً لعدم التزام الضريبة العينية لقاعدة العدالة و ظهور النقود كأداة للتعامل فكان لا بد أن تجبى الضريبة بصورة نقدية.

إن فرض الضريبة وتحصيلها بصورة نقدية لا يعني بشكل مطلق عدم إمكانية تحصيلها في صورة عينية، كل ما في الأمر أن هذه العملية لا تتم إلا في نطاق ضيق وفي الظروف الاستثنائية حالة الحروب مثال أو في حالات التي تكون فيها الدولة في فترة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي وبالتالي وموازة مع السياسة الاقتصادية الجديدة فإنها ترغب في توسيع دائرة ملكيتها.

وإضافة إلى هذا فإن تحصيلها بشكل نقدي يسهل على الدولة عملية جبايتها.

1- محرز محمد عباس ، اقتصاديات الحماية و الضرائب ، الطبعة الثالثة ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ، ص 10.

2- المرجع نفسه ، ص 16 - 15.

- 2- الضريبة ذات طابع إجباري: لقد اعتبر الاقتصادي paul marie gandment الضريبة علي أنها شكل سيادة الدولة و بذلك يكون المكلف مجبرا علي تأدية الضريبة إلى الهيئات المخولة بذلك، فتخلف الشخص عن أدائها يجعل الإدارة الجبائية تمارس تعسفها و الذي يظهر في شكل تهريب بسيط و في حالة رفضه عن أدائها بصفة نهائية تفرض عليه عقوبات تصل حد الإكراه البدني.
- 3- الضريبة اقتطاع نهائي : إن مفهوم الضريبة يختلف عن مفهوم القرض من حيث أن هذا الأخير يعود إلي صاحبه، أما الضريبة فهي غير قابلة للاسترجاع خلال مدة زمنية بل تدفع إلى مصلحة الضرائب بصفة نهائية لا رجعة فيها.
- 4- الضريبة دون مقابل : يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل علي منفعة خاصة تعويضا لما دفعه ولكن و بصفته فرد من أفراد المجتمع فانه يتمتع و ينتفع بالخدمات التي تسخرها الدولة لمواطنيها بمعنى أن هذه الخدمات لا تقدم له بشكل منفرد بل للشعب كافة.
- 5- الضريبة تفرض من قبل جهة مخولة (الدولة) : إن الجهة المخولة بتأسيس الضريبة هي الدولة أو إحدى الهيئات الرسمية فالضريبة لا فرض و لا تعادل و لا تلغي و لا تحصل إلا بموجب نص قانوني¹ أي أن لا ضريبة إلا بقانون و في الدول التي تتمتع بالحياة البرلمانية فانه لا يتم فرض الضريبة بشكلها النهائي إلا بموافقة البرلمان عليها .
- 6- الضريبة موجهة لتغطية النفقات العامة : تعتبر هذه الخاصية من البديهيات باعتبار أن الغرض الأساسي من وراء دفع الضريبة هو تغطية النفقات العامة و هذا ما يعني أنه لا يجوز توجيه حصيلة الضرائب لتغطية شيء معين بذاته.

المطلب الثاني: تصنيفات الجباية العادية:

يتم تصنيف الضرائب حسب عدة معايير إلى:²

- التصنيف حسب معيار تحمل عبء الضريبي (الضرائب المباشرة، الضرائب غير مباشرة) .
- التصنيف حسب معيار وعاء الضريبة (الضريبة الوحيدة، الضريبة المتعددة).
- التصنيف حسب معيار معدل أو سعر الضريبة (الضريبة النسبية، الضريبة التصاعدية).

¹ - حميد بوزيدة ،جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص 12-13

2- عبد الكريم بريشي ، دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 - 2011)، اطروحة دكتوراه،

تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2014،ص 104-106 عبر الموقع <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/6991>

consulté le 16/05/2022

• التنصيف حسب معيار الواقعة المنشأة (الضرائب على رأس المال الضرائب على الدخل ، الضرائب على الاستهلاك)

أولا : الضرائب حسب معيار تحمل العبء الضريبي : تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار الي :

01-الضرائب المباشرة: تقتضي ضرورة اقتطاع مباشر يمس دخل الأفراد أو المؤسسات التي كانت بحوزتهم، حيث يتحملها المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبئها إلى غيره.

02-الضرائب غير المباشرة: عكس الضرائب المباشرة تكون عند وجود إنتاج سلعي أو خدمي أو انتقال السلع أو تداول الثروات بين الأشخاص وتمكن نقل عبئها إلى شخص آخر.

ومن مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة نجد ما يلي:

– مزايا الضرائب المباشرة:

- تمتاز بالثبات النسبي لحصيلتها.
- تستجيب لمتطلبات العدالة في توزيع العبء الضريبي.
- تتمتع حصيلتها بالمرونة و لاسيما في أوقات التقلبات الاقتصادية.

– عيوب الضرائب المباشرة: ¹

- تفرض على عدد محدود من الأفراد، وبالتالي حصيلتها تكون منخفضة.
- تحصيلها يكون نهاية السنة الضريبية.
- تزيد من ظاهرة التهرب الضريبي ألن الأفراد يعرفون العبء الملقى على عاتقهم.

– مزايا الضرائب غير المباشرة :

- وفرة حصيلتها كما أنها تغذي الخزينة العامة بشكل دوري ومستمر طوال السنة.
- عدم شعور الأفراد بعبئها لأنها تدمج غالبا في سعر السلع والخدمات.
- سهولة تحصيلها، إذ لا تتطلب إجراءات إدارية معقدة و لا خبرات.

– عيوب الضرائب غير المباشرة :

- عدم مراعاة مبدأ العدالة الضريبية بين الأفراد.
- لا تستجيب لمتطلبات القواعد الضريبية مثل الملازمة في الدفع و اليقين.
- انخفاض حصيلتها خاصة أوقات الكساد، إذ تنخفض أسعار السلع والخدمات.

1- عبد الكريم بريشي، مرجع سابق، ص 102

ثانيا - الضرائب حسب معيار وعاء الضريبة : تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار الى :

- 1- الضريبة الوحيدة : يقوم نظام هذه ضريبة واحدة تفرض علي موضوع واحد، أي وعائها واحد بصفة أساسية، إلى جوارها بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية.
- 2- الضريبة المتعددة: تتمثل في فرض ضرائب مختلفة علي المكلفين علي كل نوع من أنواع الإيرادات على أساس مصدرها.

ثالثا - التصنيف حسب معيار معدل أو سعر الضريبة: تصنف الضريبة حسب هذا المعيار الى:

- 1- الضريبة النسبية: يقصد بها النسبة المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يفرض علي المادة الخاضعة للضريبة و لا يتغير بتغير قيمتها، أي أن قيمتها تبقى ثابتة حتى في حالة ارتفاع أو انخفاض الوعاء الضريبي،
 - 2- الضريبة التصاعدية: هي نسب مئوية تختلف باختلاف مبلغ المادة التي ترسى عليها الضريبة، وتزيد هذه النسبة مع زيادة مبلغ المادة ، و تكون عادة علي شكل أجزاء و كل جزء يخضع لنسبة معينة، وتتصاعد هذه النسبة كلما كانت قيمة الضريبة أكبر، و تصبح نسبة ثابتة عند مستوى معين.
- رابعا - التصنيف حسب معيار الواقعة المنشأة: تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار إلى:¹

- 1- الجباية على رأس المال : هي الضرائب التي تفرض علي رأس امال المنتج، أي المستخدم في العملية الإنتاجية ، و رأس امال يعبر عن مجموع الأموال المستثمرة في تلك العملية شريطة أن تكون لها قيمة نقدية و يمتلكها الشخص المعني بالضريبة.
- 2- الجباية على الدخل: هي ضريبة تفرض علي دخول الأشخاص الطبيعيين (الضريبة علي الدخل الإجمالي) ، و المعنويين (الضريبة علي أرباح الشركات)، و هي تتميز بالثبات و الاستمرارية.
- 3- الجباية على الاستهلاك (الإنفاق) : هي ضرائب تفرض علي الأشخاص بمجرد شرائهم للسلع و الخدمات أي أن الواقعة المنشأة للريبة هي الاستهلاك، أو هي تلك الضرائب تفرض علي الأشخاص أثناء استعمالهم لدخولهم في شتى الأوجه المرتبطة بمصولهم علي السلع و الخدمات الاستهلاكية.

المطلب الثالث : أهداف الجباية العادية :

تفرض الجباية على الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة تأتي في مقدمتها الأهداف المالية باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تطورت هذه الأهداف بتطور الدولة وتتمثل هذه الأهداف في:

¹ - حميد بوزيدة، مرجع سابق ، ص 11.

أولاً - الأهداف المالية : إن الزيادة المضطردة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة، نتيجة ازدياد المهام الملقاة على عاتقها، وما يتطلب من زيادة النفقات، تجعل من تحقيق أكبر حصيلة مالية ممكنة من الضريبة، هدفاً ليغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر¹.

ثانياً - الأهداف الاقتصادية: هناك جملة من الأهداف الاقتصادية للضريبة يمكن تحديد أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة آليات أهمها الإعفاء والتخفيض الضريبيين الذي يؤدي إلى زيادة الدخل المثالي لدى الأفراد والمستثمرين.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويكمن في التأثير على حجم النفقات الكلي سواء بزيادته أو تخفيضه، وعادة ما تستخدم الضريبة كأداة في هذه الحالة "عدم توازن ميزانية الدولة" إلا أنه قد تستخدم الضريبة حتى وإن كانت الميزانية متوازنة قصد المحافظة على الاستمرار الاقتصادي.
- محاربة الضغط التضخمي والمحافظة على قيمة النقد الوطني، وذلك بزيادة حجم الضرائب فينخفض دخل الأفراد مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي، وتخفيض حدة التضخم.
- تحقيق التوازن القطاعي و الجهوي للاستثمار، وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الجبائية، قصد توجيه عناصر الانتاج نحو القطاعات غير المرغوب فيها².

ثالثاً - الأهداف الاجتماعية : يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي³:

- إعادة توزيع الثروة بين المواطنين: المبدأ العام في فرض الجباية هو أن الجزء الأكبر منها يقع على عاتق أصحاب المدخول العالية ويصرف في تغطية نفقات الدولة على خدمات التعليم والصحة وغيرها.
- الحد من بعض العادات السيئة أو غير المرغوب بها في المجتمع: من الأمثلة ذلك فرض الجباية على نوع من العادات السيئة مثل: التدخين والمسكرات و بعض السلع الترفيهية وبالتالي محاولة من التقليل من آثارها السلبية قدر الإمكان.
- تنظيم النسل في المجتمع: في المجتمعات التي تعاني من كثافة السكانية العالية يتم فرض ضرائب عن كل طفل بعد عدد معين من الأطفال للمكلف الواحد، ويتم منح إعفاء ضريبي عن كل طفل في السرة في الدول التي تعمل على تشجيع النسل.

¹ - فاطمة السوسي، المالية العامة - موازنة الضرائب - المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص 79.

² - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 40 - 54 .

³ - عدي حسين عفانه، عادل محمد القطاونه، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 7-8 .

رابعا - الأهداف السياسية : تستطيع الدولة عن طريق الجباية توجيه السياسة العامة للبلد وذلك حسب المنهج السياسي، والسياسة العامة للبلد الاقتصادية والسياسية والمالية التي ترسمها وهكذا فإن الجباية أداة في يد الدولة تستعملها لتوجيه سياسة المعنية فإذا كانت الدولة اشتراكية تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية فتستعمل الضريبة التصاعدية وفرض رسوم جمركية على منتجات الدول الأخرى، أما الدولة الرأسمالية فهي كذلك تستعمل الجباية كأداة للدفاع عن سياستها سواء داخلية أو خارجية وحسب القوانين الرأسمالية فهي تتحكم في زيادة أو نقصان نسب الجبايات أو معدلاتها حسب المنهج السياسي أو السياسة الاقتصادية التي ترسمها.¹

1- أعمارّة منصور، الضرائب على الدخل الاجمالي، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2011، ص ص 26-27.

المبحث الثاني : اصلاح النظام الجبائي في الجزائر :

إن النظام الجبائي الجزائري عرف عدة إصلاحات كان أهمها تلك التي بدأ العمل بها في أفريل 1992، ثم جاء بعدها عدة تعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، كما أن هذه الإصلاحات برزت دوافع وأهداف ومجالات هذا النظام والتي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي :

للنظام الجبائي عدة مفاهيم منها ما يرتبط بالتنظيم الفني ومنها ما يرتبط بعناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية.

أولا- تعريف النظام الجبائي :

التعريف الأول: "مجموعة من العناصر الايديولوجية والقانونية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، والذي تختلف ملامحه من بلد لآخر"¹.

التعريف الثاني: "مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل مختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة"².

التعريف الثالث: "مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة التي ارتضاها ذلك المجتمع"³.

ثانيا: أسس النظام الجبائي : تعتمد بنية النظام الجبائي على ثلاث أسس هي: السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، الدارة الضريبية.

1- السياسة الضريبية: تعبر عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من الجهة الثانية.

2- التشريع الضريبي: هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف.

1- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في إطار المدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، 2013، 2014، ص 22.

2- ناصر مراد، مرجع سابق، ص 19.

3- رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 25.

3- الإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها¹

المطلب الثاني : مجالات الاصلاح الجبائي في الجزائر:

ارتكز الصلح الضريبي لسنة 1992 على الجباية العادية و تعميم الضريبة الوحيدة على الانفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة ، بالإضافة الى القطيعة مع النظام الضرائب النوعية على مداخيل الاشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي و تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ، وقد تمخض عن هذا الاصلاح إحداث الضريبة على الدخل الجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.²

أولا - الجباية على الدخل الجمالي³: جاءت هذه الضريبة لتعويض نظام الجباية النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل.

فالمادة الأولى من قانون الجبايات المباشرة والرسوم المماثلة تنص على أن تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين الواردة ذكرهم في هذا القانون.

تتميز هذه الضريبة بخصائص التالية:

- **ضريبة سنوية:** أي أنها تفرض سنويا على المداخيل المحققة خلال السنة، مع استثناء الأجراء الذين يتقاضون أجرا وحيدا إذ تقتطع من مداخيلهم الشهرية حسب سلم ضريبي شهري.
- **ضريبة وحيدة:** بحيث تفرض مرة واحدة على مجموع المداخيل الصافية لأصناف الدخل .
- تفرض على الاشخاص الطبيعيين فقط .
- **ضريبة تصاعدية:** حيث تحسب وفق جدول تصاعدي، باستثناء المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر، فإنها تخضع لمعدل النسبي .
- **ضريبة شخصية:** تأخذ في الحسبان الوضعية الشخصية للمكلف بدفعها .
- **ضريبة تصريحية:** تعتمد على تصريح المكلف بالضريبة إذ يلتزم الاشخاص الخاضعين لضريبة الدخل اكتابة و ارسال قبل 30 أفريل من كل سنة .

1- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم

التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، 2005، 2006، ص 22

2- فوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 99

3- المرجع نفسه، ص ص 99-100.

ثانيا - الجباية على أرباح الشركات :

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعويض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة وذلك من خلال أنها:¹

- تطبق دون استثناء على الاشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الاشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الاشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.

- تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.

- تطبق وجوبا على الاشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم العمال المحقق.

- تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية :

- ضريبة وحيدة : لأنها تتعلق واحدة تفرض على الاشخاص المعنويين .
- ضريبة عامة : لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها .
- ضريبة سنوية : إذ أنها وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة .
- ضريبة نسبة : لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس الجدول التصاعدي .
- ضريبة تصريحية : تعتمد على التصريح الإجمالي للمكلف من خلال إرسال ميزانية الجبائية لمفتشية الضرائب قبل 30 أفريل من كل سنة تلي تحقيق الربح.

ثالثا - الرسم على القيمة المضافة² :

إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم العمال يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1992 الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة بدل للرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد على تأدية الخدمات.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية :

- يشكل ضريبة على النفاق يتحملها المستهلك النهائي .
- يعد ضريبة قيمة، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة .
- يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي .

1- بوزيدة حميد ، مرجع سابق ، ص 101

2- مرجع سابق ، ص 101

- يسمح بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي .
- يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزأة في كل مرحلة، نظرا لأن الخاضعين لها يدفعون الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للخصم المبينة في فواتير المشتريات .

1- إصلاح هيكل الإدارة الجبائية :

في إطار تحديث الدارة الضريبية شرع في الانتقال نمط إداري أفقي حسب الوظائف نحو نمط إداري عمودي حسب أصناف المكلفين بإقامة مراكز الجبايات ومديرية المؤسسات الكبرى. يتم تسير المكلفين الكبار من طرف مديرية المؤسسات الكبرى بينما تتولى مراكز الجبايات بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة بدل من المفتشيات والقابضات، بينما المكلفون الصغار وفق النظام الجزائي سيلحقون بمراكز الجبايات الحوارية التي تعتمد على التدخلات في عين مكان .

2- جوانب أخرى من الإصلاح الجبائي:

- تركيز نشاط المديرية العامة للجباية على مهامها الجبائية الحقيقية وتحويل تسيير مالية الجماعات المحلية إلى المديرية العامة للمحاسبة.
- إصلاح الجبايات على التجارة الخارجية بمراجعة التعريفات الجمركية .
- إصدار قانون الإجراءات الجبائية سنة 2002¹

المطلب الثالث : دوافع الإصلاح الجبائي في الجزائر وأهدافه :

إن الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر، والتحول التي عرفها الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، جعلت النظام القديم لا يتماشى مع المستجدات الجديدة .

أولا - دوافع الصلح الجبائي في الجزائر : هناك العديد من دوافع عجلت بالقيام بالإصلاح الجبائي أهمها:

- 1- **الأزمة البترولية:** لقد كان يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية ، وبانخفاض أسعار البترول بداية سنة 1986 انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة، من خلال إيرادات الجباية العادية وهو الأمر الذي أدى إلى

1- محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015، ص ص 144-148.

ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية كان أثرها عميق على المجتمع الجزائري، مما دعا إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية، لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي قد لا تعرف الاستقرار¹.

2- **ثقل العبء الضريبي:** إن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها جعل العبء الضريبي ثقیل على المؤسسة، فهو أحد العوامل التي ساهمت بشكل كبير في عدم التوازن المالي للمؤسسة، خاصة أن هذه الأخيرة تعتبر البنية الأساسية للاقتصاد الوطني.

وفي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1988 على مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على الشركات الجزائرية وجد أن العبء الضريبي مرتفع على هذه الشركات وجدول التالي يوضح ذلك².

الجدول رقم(1-1): معدل الجباية على أرباح الشركات في بعض الدول سنة 1988

البلدان	معدل الجباية	الفارق بالمعدل المطبق في الجزائر
الجزائر	55%	/
المغرب	49.5%	5.5%
تونس	38%	17%
مصر	40%	15%
الولايات المتحدة الأمريكية	34%	21%
بريطانيا	35%	20%

المصدر: حجار مبروكة، أثر الضريبة على استراتيجية الاستثمار، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف لمسيطة، ص59.

3- **عدم استقرار النظام الجبائي:** تميز النظام الضريبي بكثرة التغيرات هذه الأخيرة أدت إلى عدم استقراره، فمثل شهد معدل الضريبة على أرباح الصناعية والتجارية تغييرا ملحوظا، ويتضح ذلك كمايلي:

- 60 % قبل تاريخ 1986/01/01.
- 50 % من تاريخ 1986/01/01 إلى 1986/12/31.
- 55 % من تاريخ 1987/01/01 إلى 1988/12/31.
- 50% من تاريخ 1989/01/01 إلى 1991/12/31.

1- كمال رزيق و سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسنية بن بوعلي، بالشلف، 2008، ص 325.

2- حجار مبروكة، مرجع سابق، ص ص 58-59.

لقد تجسد تغير النظام في تطور المعدلات الجبائية، بالإضافة إلى إلغاء بعد الجبايات و انشاء جبايات أخرى.

4- **ضعف التشريع والإدارة الجبائية:** إذ يقوم التشريع الضريبي على مجموعة من القوانين التي كتبت بصياغات ضعيفة ومفككة، تفسح المجال لتفسيرات وتأويلات متباينة وتساعد على التهرب مما جعلها تفقد فعاليتها واستجابتها للحاجات والأغراض المالية الحديثة.

5- **ضعف العدالة الضريبية:** يتميز النظام الجبائي الجزائري بابتعاده عن العدالة الضريبية ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

- إن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصر فقط على بعض المداخيل دون الأخرى ويترتب على ذلك اختلاف وإمكانية التهرب الضريبي.
- إن الجبايات المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، علما أن المعدل النسبي ليراعي حجم الدخل.
- إن النظام الضريبي السابق يحتوي على ضرائب نوعية لتراعي الوضعية العامة للمكلف لذا فإن هذا الأسلوب ل يعبر عن المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف¹.

6- **الغش والتهرب الضريبي:** إن جميع السلبات للنظام الضريبي ساهمت في رفع حدة الغش والتهرب الضريبيين إضافة إلى نقص وعي المكلفين ووجود ثغرات في التشريع الضريبي، وهو ما يدفع المكلفين إلى استغلال ذلك النقص للتهرب من الضريبة.

7- **عدم فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار:** تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تعرف بالتضحية الضريبية، حيث تضحي الخزينة العمومية بقدر معين من الاقتطاع الضريبي مقابل حث المؤسسات على الاستثمار لكن الحوافز الموجودة في النظام السابق لم تحقق ذلك ويتجلى ذلك من خلال عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار، واختلال التوزيع الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني².

ثانيا-أهداف الإصلاح الجبائي : تتطلب التنمية الاقتصادية إصلاحات شاملة ومتكاملة، فأصبح لزاما أن يواكب الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر إصلاح جبائي، حيث شهد النظام الجبائي الجزائري

1- كمال رزيق و سمير عمور، مرجع سابق ، ص ص 325-326.

2- عفيف عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 109.

إصلاحات عميقة نظرا للنقائص والسلبيات التي كانت التي كانت تميزه والتي تمكنه من أداء مهامه بشكل جيد، ومن بين الأهداف التي يسعى الصلح الجبائي إلى تحقيقها ما يلي¹:

1- **الأهداف المالية:** إن كل عمل إنتاجي أو تجاري يتطلب أموال لتحريكه ورفع من مردوديته لخدمة الاقتصاد الوطني وهذا يتطلب:

- رفع من الحصيلة الضريبية وزيادة نسبة الحماية العادية محل الحماية البترولية التي يعتبر مصدرها غير دائم لتعرض هذه المادة لتقلبات في أسعارها في السوق العالمية.

- وضع أساليب وطرق جبائية حديثة لمنع محاولة الغش والتهرب الضريبيين.

2- **الأهداف الاقتصادية:** إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الهيكل الاقتصادي، يتطلب وضع نظام ضريبي جديد يتماشى مع هذه التغيرات، وذلك بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة توسيعها على مختلف ولايات الوطن بتخفيض المعدلات الضريبية و أحداث إعفاءات ضريبية، مما يجعل من الضريبة وسيلة فعالة لتمتين وتثبيت برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك عن طريق:

- توفير الجو الملائم والمناسب للقيام بالاستثمارات.

- عدم عرقلة وسائل النتاج المستوردة اللازمة للعمال الانتاجية.

- استعمال النظام الضريبي من خلال مكوناته، كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو إقامة مؤسسات اقتصادية قوية قادرة على تموين السوق المحلية ومنافسة السلع الأجنبية.

- تقديم امتيازات جبائية للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره الفعال في التنمية الاقتصادية.

3- **الأهداف الاجتماعية:** من بين أهم الأهداف الاجتماعية التي تسعى لإصلاحات الضريبية إلى تحقيقها، هي تحصيل الم وارد المالية الكافية لتغطية الاحتياجات الاجتماعية، بالإضافة إلى محاولة التخفيف من البطالة والتكفل بالشغل، الذي أصبح الشغل الشاغل للمجتمع، وذلك عن طريق التحفيزات الجبائية المختلفة بالإضافة إلى ضمان العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، بدل من الضريبة النسبية نتيجة لمراعاتها لمستويات الدخل، كما عملت الإصلاحات الضريبية بمراعاة المقدرة التكلفة للمكلف حيث تم إعفاء الحد الأدنى للمعيشة².

1- محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري - قسنطينة - 2009، 2010، ص 112

2- حجار مبروكة، مرجع سابق، ص 62.

- 4- الأهداف التقنية: ومن أهم مرتكزاتها¹ :
- تبسيط النظام الجبائي: كان يهدف النظام الضريبي من خلال الاصلاحات إلى تبسيط لهيكل النظام الضريبي، حيث تم استبدال عدة جبايات معقدة بجبايات بسيطة، بالاضافة إلى وضوح القوانين الضريبية، وهذا ما انعكس إيجابيا على إدارة الجباية، وكذا المؤسسة.
 - ربط الجباية بالطبيعة القانونية: في النظام الضريبي القديم لم تكن هناك تفرقة بين مداخيل الأشخاص الطبيعيين ومداخيل الأشخاص المعنويين، وكانت التفرقة الوحيدة على مستوى معدلات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، لكن مع الاصلاحات الضريبية تم ربط الضريبة بالطبيعة القانونية ذلك ابتداء من قانون المالية لسنة 1991 حيث تم إنشاء ضريبة IRG خاصة بالأشخاص الطبيعيين والضريبة IBS خاصة بالأشخاص المعنويين.
 - محاربة الغش والتهرب الجبائي: إن ظاهري الغش والتهرب الجبائي تؤديان إلى نقص في الحصيلة الجبائية، لذا قام المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية تضمنت العديد من الإجراءات للتقليل من هاتين الظاهرتين، ومن بين هاته الإجراءات توسيع نطاق تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر .

المبحث الثالث : الموارد الجبائية في الجزائر :

1- حجار مبروكة، مرجع سابق ، ص62 .

إن الموارد الجبائية في الجزائر تتكون أساسا من الموارد العادية التي تشمل كل من الجباية العادية والإيرادات غير الضريبية والموارد غير العادية (الجباية البترولية) والتي تتمثل في عائدات البترول أو ما يسمى الذهب الأسود الذي كان ولا يزال في صدارة اهتمامات أي دولة، سواء توفرت أم لم تتوفر على هذا المورد الطبيعي هام.

المطلب الأول: الموارد العادية:

تتمثل الموارد العادية في الجباية العادية التي تشمل كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الجمركية بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية، كما تعرف الجباية العادية على أنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا، بصورة دورية، كالضرائب والرسوم.

أولا- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: وهي الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر أرس المال ويتحملها الشخص المكلف نفسه ول يستطيع نقل عبء هذه الضريبة لغيره¹.

1- الضريبة على الدخل الجمالي (IRG) : تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الجمالي

وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الجمالي للمكلف بالضريبة المحدد وفق المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة².

أ- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي: يتمثل الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الاجمالي في:

- الأشخاص الطبيعيون.

- أعضاء شركات الأشخاص.

ب- الأساس الخاضع للضريبة: يحدد الدخل الخاضع الجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة

- على الدخل بجمع الأرباح أو المداخيل الصافية الفتوية باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محرر والأعباء القابلة للخصم التالية :

- فوائض القروض والديون المبرمة للأرض مهنية وكذا تلك التي تم إبرامها قصد اقتناء أو بناء مسكن.

- اشتراكات التأمين على الشيخوخة والتأمينات الاجتماعية المكتتبه شخصيا.

2 - الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :

1- عبد الناصر نور و نائل حسن عدس، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 17.

2- المادة 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018، ص 10.

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات " ¹.

أ- مجال تطبيق الضريبة: تخضع للضريبة على أرباح الشركات:

-شركات رؤوس الاموال (شركات ذات أسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة) .

-الشركات المدنية التي اختارت إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات.

-الشركات المنحزة للعمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.

ب - الأساس الخاضع للضريبة : الربح الصافي الناتج بين:

النتائج المحققة من طرف المؤسسة (مبيعات، عائدات استثنائية).

ناقص الأعباء المتحملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، ضرائب ورسوم المهنية).

3 - الرسم على النشاط المهني (TAP) :

يؤسس هذا الرسم على المبلغ الجمالي للمداخل المهنية الجمالية أو رقم العمال بدون رسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الامر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة. ²

أ- مجال التطبيق: يستحق الرسم على النشاط المهني نتيجة ل:

- الإيرادات الجمالية المحققة من طرف المكلفين بالضريبة الذين ل يملكون محل تجاريا دائما في الجزائر، والذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الجمالي من فئة الأرباح غير التجارية.

ب- الأساس الخاضع للضريبة :

- بالنسبة للخاضعين للرسم على القيمة المضافة: رقم العمال بدون الرسم على القيمة المضافة.

-بالنسبة لغير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة: رقم العمال بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة.

ثانيا- الضرائب غير المباشرة :

وهي عكس الضريبة المباشرة، أي أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل: ضرائب الجمارك التي تكون متضمنة على تكاليف عند تحديد السعار وكذا الرسم الداخلي على الاستهلاك، وبذلك فذافع هذه الضرائب يستطيع نقل عبئها إلى المستهلكين ³.

1 - الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

1- المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018، ص32

2- المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018، ص 55.

3- حميد بوزيدة، مرجع سابق ، ص22.

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 بالمقابل ألغي النظام السابق، المتشكل من الرسم الوحيد الجمالي على التاج (TUGP) والرسم الوحيد على تأدية الخدمات .

أ- مجال التطبيق: العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا:

- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.
- العمليات المحققة عند ممارسة نشاط الحر.
- العمليات المتعلقة بالشغال العمومية.¹

ب - الخاضعون للرسم:

المنتجون، البائعون، المستوردون، البائعون بالتجزئة.

2- الرسم الداخلي على المستهلك (TIC) :

أ- مجال التطبيق: السيجار، تبغ لنشق والمضغ، السجائر، تبغ التدخين، الكبريت والقداحات، الجعة.²

ب- أساس فرض الرسم الداخلي على الاستهلاك:

- تستند الحصة الثابتة إلى الوزن الصافي للتبغ المحتوي في المنتج النهائي.
- يستند لمعدل النسبي إلى سعر البيع بدون احتساب الرسوم.³

3- الرسم على المنتوجات البترولية (TPP) :

" يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما مصنع تحت المراقبة الجمركية".⁴

أ- مجال التطبيق: البنزين، غاز أويل، غاز البترول السائل (الوقود).

ب- الأساس فرض الرسم: قيمة المنتوجات الخاضعة للرسم الموجهة للاستهلاك.

المطلب الثاني: الموارد غير العادية (الجباية البترولية) :

تعتبر الجباية البترولية واحدة من أهم أنظمة الجباية غير العادية، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في الإيرادات العامة للدولة، وتتميز هذه الأنظمة غالبا بتعدد الضرائب المطبقة.

أولا- تعريف الجباية البترولية: يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي¹:

1- المادة 03 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، 2018، ص 05.

2- المادة 27 من قانون الرسم على رقم الاعمال 2006، ص 07.

3- المرجع نفسه، ص 14.

4- المادة 28 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، 2018، ص 19.

- إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الاراضي التي هي ملك للدولة.

- إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأراضي، والأرض مملوكة للدولة.

ثانيا- مكونات الجباية البترولية: يتمثل النظام الجبائي الحالي المطبق على أنشطة البحث أو استغلال المحروقات في مجموعة الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون 05-07 والمر المعدل 06-10 والقانون 13-01 كما يلي:

1- **الرسم المساحي:** يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف عند الشراء دولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ

2- **الإتاوة الشهرية:** تخضع كل عمليات المحروقات المستخرجة من كل مساحة استغلال للإتاوة ويكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساوي لمجموع قيم كل جزء من النتاج لنفس الشهر مضروبة في نسبة الإتاوة المطبقة على جزء النتاج المذكور.²

وتحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال، وفي حالة ما إذا كانت كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال والمعبر عنها بالبرميل أقل أو مساوية ل 100000 ب م ب يوميا.

3- **الرسم على الدخل البترولي:** يسدد المتعامل شهريا رسم على الدخل البترولي، يساوي هذا الدخل البترولي قيمة النتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها وفق المادة 86 من القانون 07-05 والمتمثلة في:

- الإتاوة.
- الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير.
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث.
- مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي أو الصلح.

1- سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006، ص 60.

² - سمير بن عمور، مرجع سابق، ص ص 74-75.

4 - الضريبة التكميلية على النتائج: يخضع كل شخص يكون طرفاً في العقد لضريبة تكميلية على النتائج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات طبق لتواريخ دفع ونسب استهلاك الخاصة، وتحدد نسبة الضريبة التكميلية على النتائج بـ 30%، بعدما كانت تقدر بـ 25%، حيث تم رفع المعدل هذه الضريبة، كما يمكن تطبيق المعدل المنخفض المقدّر بـ (15 %).¹

¹ - سمير بن عمور، مرجع سابق، ص ص 74-75.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا بأن الجباية تعتبر كأحد أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة في معالجة بعض الاختلالات، وتحقيق أهداف المجتمع، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وحتى تتحقق أهداف الضريبة لابد من تنظيمها في إطار نظام جبائي ناجع وفعال وتتوقف هذه الفعالية على التقنيات المطبقة، وأنواع الجبايات الممارسة والاصلاحات الهادفة التي من شأنها رفع المردودية الجبائية وجعلها تخدم التنمية الاقتصادية.

كما أن الجزائر عرفت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية بهدف تهيئة الجو العام لتحويل من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق، ومن بين ورشات الصلح المفتوح كان إصلاح النظام الجبائي بهدف الاستجابة لمتطلبات المرحلة ومحاولة القضاء على الاختلالات التي ميزت النظام الجبائي الجزائري بالاضافة إلى محاولة رفع من مردودية الجباية العادية من خلال استحداث جبايات جديدة المتمثلة في الجباية على الدخل الإجمالي الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة ، بالإضافة إلى إجراء تعديلات أخرى على بقية الجبايات.

ومن خلال هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: النظرة التقييمية للجباية العادية في الجزائر و ضرورة تفعيلها

المبحث الثالث: تفعيل الجباية العادية في الجزائر

الفصل الثاني

مدى مساهمة الجباية العادية في الميزانية
العامة للدولة و ضرورة تفعيلها

تمهيد:

بنية ضمان سيورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية تسعى الدولة ليجاد مصادر متنوعة من الي اردات اللزمة لتغطية النفقات العمومية، هذه الي اردات تتمثل أساسا في إي اردات الجباية العادية والجاية البترولية، وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الستق ارر وتذبذب حصيلتها، وفقا لتقلبات أسعار البترول إلى جانب تأثيرها بتغير سعر الصرف الدينار أمام الدولار، ولن الجباية العادية كانت تحت المستوى المطلوب والمرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الي اردات الكلية للمي ازنية العامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة:

الميزانية العامة للدولة هي قائمة تحتوي على الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لسنة مقبلة وتكون مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية التي تنوي الحكومة تنفيذها تحقيقا لأهداف المجتمع، وهي تمر بمراحل متتابعة ومتجددة، تشرح طبيعة النشطة والعمليات المكونة لهذه الميزانية، كما أنها تخضع لمبادئ ضرورية أثناء إعدادها، لبد من التقيد بها، من أجل تنظيم محتواها، وتقديمها في أبسط صورة.

المطلب الأول : مفهوم الميزانية العامة :

أولاً- تعريف الميزانية العامة: يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالميزانية العامة للدولة نذكر منها:

التعريف الأول: "الميزانية هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة بتنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لهدف المجتمع"¹.

التعريف الثاني: " بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها"².

التعريف الثالث: "يمكن تعريف الميزانية بأنها عملية توقع وإجازة لنفقات والإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية"³.

التعريف الرابع : "الميزانية العامة للدولة توقع وترخيص في شكل قانوني لنفقات وموارد الدولة، يصادق عليها من طرف البرلمان في قانون المالية والذي يترجم الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: " ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة وهي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة والإيرادات العامة، أي تسجل مختلف الإيرادات ورخص النفاق الخاصة بالدولة، وهي بيان يرخص ويناقش مسبقا وي طرح في قانون المالية ، كما تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية "

ثانيا - خصائص الميزانية العامة :

1- الصفة التشريعية: قانون الميزانية هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الميزانية من قبل الحكومة كل سنة، ويعتبر هذا الحق من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية إذ يتوجب على الحكومة طرح قانون المالية والمتضمن الميزانية سنويا لترخيصه وإعطائه الصفة القانونية .

1- حامد عبد المجيد دراز و سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، القسم الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص55.

2- عمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 41.

3- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص269.

4 - Pierre la lumière, « le finances publiques, Editions Armand colin, paris, Edition1996, p54.

2- **الصفة التقديرية للنفقات والإيرادات:** تعد الميزانية لسنة مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الميزانية على التقدير، لانه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف أو حجم الإيرادات التي ستحصل، وبالتالي فالميزانية تقدير للنفقات والإيرادات التي تتعلق بفترة زمنية مستقبلية متوقعة قد تتحقق وقد لا تتحقق.

3- **هي التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي:** فإذا ما قررت الحكومة مثل زيادة الإعتمادات المقررة للدفاع في الميزانية فإن ذلك يعكس سياسة حكومية معينة، وزيادة الإعتمادات الخاصة بالتكافل الاجتماعي في الميزانية يعني اتجاه إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدخل وهكذا.

4- **أنها برنامج لتحقيق أهداف المجتمع:** فالميزانية كسياسة اقتصادية متكاملة تتأثر بمتغيرات الاقتصاد القومي والعالمي وتؤثر فيها، ومن ثم يصبح تقييم الميزانية رهنا لقدرة وأفضلية أثارها في تحقيق المجتمع¹.

ثالثا - أهمية الميزانية العامة للدولة :

تظهر أهمية الميزانية العامة للدولة في النواحي التالية²:

1- **من الناحية السياسية:** يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجال حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها، حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

2- **من الناحية الاقتصادية :** تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها أثار في كل من حجم الناتج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاته.

فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش .

3- **من الناحية الادارية والمحاسبية:** فإن الميزانية العامة للدولة تبدو على درجة كبيرة من الأهمية وخاصة فيما يتعلق بالإتفاق العام، ذلك أنه إذا كانت الإيرادات العامة تحصل طبقا للقوانين الخاصة بها

¹ - مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، تخصص

تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص 19، 20.

² - محمد الصغير بعلي و يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 89 - 90.

بغض النظر عن الارقام المقدرة والمعتمدة لها في الميزانية، بحيث يمنع على محاسبي المرافق العامة صرف أي مبلغ إلا في حدود الارقام و الاعتمادات المقررة، ووفقا للأوضاع والتعليمات المالية المقررة، وبالإضافة إلى ما سبق فان أهمية الميزانية تبدو واضحة من الناحية المحاسبية فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص يختلف من سنة لخرى وفقا لطريقة ومدة اعتماد الميزانية .

4- من الناحية القانونية : ويكفي للتدليل على ذلك أن نذكر أن الميزانية لا تصبح قابلة للتنفيذ إل بعد اعتمادها من السلطة التشريعية و صدور قانون يربطها، غير انه من الضروري أن ننبه في هذا المجال أن الميزانية تعتبر بالرغم من ذلك عمل إداريا محضا وليس قانونيا فهي من حيث الموضوع لا تقرر القواعد العامة ودائمة مثلما هو الحال في التشريعات وهي من حيث الشكل لا تعد أيضا تشريعا، إذ أنها ل تعدو أن تكون مجرد وسيلة تستخدمها الحكومة لتنظيم إيراداتها ونفقاتها خلال مدة محددة، أما الجانب التشريعي للميزانية فيقتصر على قانون يربطها وهو يعتبر عمل تشريعا من حيث الشكل فقط، نظرا لصدوره من السلطة التشريعية، أما من حيث الموضوع فهو لا يعده أن يكون عمل إداريا محضا لانه لا يحتوي على أية قاعدة عامة جديدة¹.

رابعا- أنواع الميزانية العامة : تتمثل فيما يلي²:

1- الميزانية التقليدية : هي أول أنواع الميزانيات التي استخدمتها إنجلترا، وما ازلت تستخدم حتى وقتنا الحالي، خاصة في الدول النامية، والمبدأ الذي تقوم عليه هو حصر جميع إيرادات و نفقات الدولة في وثيقة واحدة وبشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات، وأوجه النفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات مالية لم تعتمد.

- مزايا الميزانية التقليدية

- وضع حد للفوضى في استخدام المال العام أو جبايته.

- مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في إدارتها لبنود الميزانية العامة.

- استخدام المال العام لخدمة الصالح العام وتطبيق ذلك بتشريع.

02- ميزانية الأداء والبرامج: بدأ العمل في هذا النوع من الميزانيات، والأنواع الاخرى التي ستأتي على ذكرها، في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية على الرغم من تأخرها في استخدام الميزانية العامة، وتتمحور

1- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية. 2003، ص ص، 55-56.

2- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 149-154.

الفكرة السياسية لهذا النوع من الميزانية على معرفة حجم النتائج للعمال الحكومية ومقارنتها بالتكلفة المالية والزمنية والجهد الانساني والموارد اللازمة لنجاز تلك العمال... الخ، وبقيت ميزانية الداء محافظة على مبدأ الرقابة على النفاق العام بالتركيز على رقابة نتائج الأهداف الموضوعة بدلا من التركيز على رقابة أوجه النفاق العام كما هو الحال في ميزانية التخطيط.

أ - أسلوب إعداد ميزانية البرامج :

- تقسيم العمل الحكومي لعدد من البرامج.
- تقسيم البرامج لعدد من الأنشطة.
- تحديد الهدف العام لكل برنامج على حدة.
- تحديد جميع الأهداف المتفرعة من الأهداف العام.

ب - مزايا ميزانية البرامج والأداء :

- تسهل على السلطة التشريعية، فهم أعمال السلطة التنفيذية، من خلال التقارير التي تطلع عليها
- استخدام الميزانية العامة لخدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي.
- سهولة تحديد الأهداف العامة للدولة وقياس مدى النجاح الذي حققته الدولة للوصول إلى هذا الهدف.

3- ميزانية التخطيط والبرمجة: تعرف ميزانية التخطيط والبرمجة على أنها " أداة التخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك أهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الانتاج إلى منتجات نهائية، وهي الأهداف المطلوب تحقيقها"¹.

أ- مزايا ميزانية التخطيط والبرمجة

- الجمع بين الوظائف الرئيسية للميزانية العامة من تخطيط ورقابة ومحاسبة.
- تساعد على تنفيذ الخطط التنموية .
- قياس المنفعة المتحققة من كل نشاط وقياس المدخلات والمخرجات لكل نشاط²

1- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ص355.

2- طارق الحاج، مرجع سابق ، ص155.

ب - مشاكل تطبيقها:

- صعوبة التطبيق في المجالات التي تكون فيها المهداف غير قابلة للقياس الكمي.
 - صعوبة اختيار المهداف والبرامج اللازمة لكل هدف لن عملها متداخل، ومن هنا فإن البرنامج الواحد اللازم لتحقيق هدف معين قد يوزع على أكثر من جهة إدارة حكومية مسؤولة¹.
- 4- الميزانية الصفرية:** الاساس الذي تقوم عليه هذه الميزانية، هو توفير المال اللازم لتمويل البرامج دون الأخذ بعين الاعتبار لما تم إنفاقه سابقا وبشكل فعلي على تلك البرامج، ومن هنا يبدأ من نقطة الصفر وكأن تلك البرامج لم تكن، والأسلوب المتبع لتطبيقها هو الجمع بين بدائل العمال الجديدة والقديمة، واختبار أفضلها وبنفس الوقت استبعاد السيئ منها.
- نستطيع القول أن مفهوم الميزانية الصفرية يركز على الأمور التالية:
- اقتراض ميزانية أي دائرة أو مؤسسة حكومية تساوي الصفر.
 - الانفاق لكل دائرة أو مؤسسة يقتصر على ما يمكن تحقيقه من أهداف مبررة وممكن تحقيقها.
 - التقدير الدقيق للموال اللازمة للنفاق على كل هدف وبأقل تكلفة ممكنة.
 - يتم النظر لموازنة أي هدف أو نشاط في بداية السنة المالية وكأنها صفر، حتى ولو كان هذه الأهداف مستمر من سنوات سابقة.

- كيفية إعدادها:

- تقوم كل هيئة أو مؤسسة بتحديد أهدافها ضمن السياسة العامة للدولة وتعميمها على جميع المستويات الادارية بنفس الهيئة الحكومية.
- يتم اختيار الجهة صاحبة القرارات وغالبا ما تكون من داخل الهيئة أو المؤسسة الحكومية.
- تقوم الجهة صاحبة القرار بتحديد برامج وأنشطة وأعمال السنة المالية المقبلة.
- تتولى الدارة العليا دراسة الميزانيات لكل جهة صاحبة القرار وتقييمها واعتمادها أو إلغائها
- واعتمادها أو إلغائها أو إدخال التعديل عليها².

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة:

أولا - مبدأ وحدة الميزانية : ويقصد بوحدة الميزانية أن يتم إعداد وتقديم مشروع الميزانية كوحدة واحدة متكاملة تضم كافة التقديرات للإيرادات والنفقات كافة وحدات وفروع الدولة، فالالتزام بهذا المبدأ هو الوسيلة الوحيدة لكي تصبح ميزانية الدولة تعبير عن برنامج عمل متكامل لتحقيق أهداف المجتمع، والالتزام

1- طارق الحاج ، مرجع سابق، ص 155

2- المرجع نفسه ، ص 157-158 .

بهذا المبدأ هو الضمان الوحيد لكي تقف السلطة التشريعية على كافة سياسات وبرامج واتجاهات الحكومة في وضوح وبساطة تمكنها من التقييم السليم لمشروع الميزانية .

ولو سمح بالخروج عن هذا المبدأ فعرضت الميزانية المجزأة على فترات زمنية متعاقبة لكان معنى هذا تعذر الامام بصورة واضحة ببرنامج العمل الحكومي، وكان من السهل على الحكومة إخفاء العديد من نواياها وتمويه العديد من الحقائق والمعلومات التي لو عرضت في وقت واحد لكان من اليسير على السلطة التشريعية رفض مشروع الميزانية، فقد تستطيع الحكومة في حالة السماح بتقديم الميزانية مجزأة عرض مشروع الميزانية لبعض وحدات وأنشطة الحكومة الثانوية الأهمية مضمنة إياها مخصصات كبيرة نسبياً، فيسهل الحصول على اعتماد السلطة التشريعية لها لعدم إمكانية المفاضلة بين أوجه النفاق أو تقييم الاولويات ¹.

ثانياً- مبدأ عمومية الميزانية : يقضي مبدأ العمومية بأن تظهر تقديرات كافة الإيرادات والنفقات العامة تفصيل في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات التي تصرف في سبيل تحصيلها دون إجراء أي مقاصة بين الإيرادات والنفقات العامة تفصيل في ميزانية الدولة ودون إجراء مقاصة بين المبالغ المقدر إنفاقها وما قد تدره هذه النفقات من الإيرادات .

والالتزام بهذا المبدأ يتيح لكل من السلطة التنفيذية والتشريعية الوقوف على كافة المبالغ التي تنفقها وتحصلها الوحدات الحكومية، فتستطيع بذلك من مراقبة النفاق الحكومي ومحاربة الاسراف وتقييم الداء والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية في حين أنه لو سمح للحكومة بإجراء المقاصة بين جانبي الإيرادات والنفقات فإن هذا يؤدي إلى إخفاء الكثير من الحقائق والمعلومات عن السلطة التشريعية بدفع الوحدات الحكومية إلى الاسراف طالما أن الوحدة تظهر رصيداً فائض في الميزانية، وللمساعدة في تحقيق أهداف مبدأ العمومية وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته، يقتضي المر من الحكومة مراعاة قاعدتان فرعيتان في إعداد ميزانية الدولة هما:

1- **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات العامة:** وتعني هذه القاعدة أن ل يخصص نوع معين من الإيرادات للنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات.

2- **قاعدة تخصيص النفقات:**

وتعني هذه القاعدة أن يتم إعداد وتحضير واعتماد الميزانية على أساس تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه النفاق العام ².

1- حامد عبد المجيد دراز و مرسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، القسم الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 276.

2- محمد أحمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995، ص 106-

ثالثاً- مبدأ سنوية الميزانية : يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضاً أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة أما الاعتبارات السياسية فتتمثل في أن مبدأ سنوية الميزانية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجدد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام، ثم أن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية ورقابته ورسم حدوده وكلما قصرت المدة التي يتعين بعدها على الحكومة الرجوع إلى السلطة التشريعية ورقابتها على أعمال السلطة التنفيذية بصفة دورية وعلى فترات متقاربة، أما الاعتبارات المالية فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة، على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنتهية) وذلك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول، وما قد يقترن بذلك من أخطاء فتقدير النفقات عندما تك ون مدة الميزانية أطول من سنة، سيكون صعباً نظراً لاحتمال تغير الأسعار والجور بصورة محسوسة خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الميزانية، كما أن تقدير الإيرادات لن يكون بدوره أقل صعوبة نظراً لاحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل القومي، ومن ثم في حصيلة الضرائب والإيرادات بصورة عامة، فالنتيجة بتطور هذه العوامل في المستقبل القريب، الذي يتمثل في مدة سنة، سيكون في العادة سهل وميسوراً، وذلك بالاستعانة بدراسة هذا التطور واتجاهاته في الماضي القريب¹.

رابعاً- مبدأ توازن الميزانية: مبدأ توازن الميزانية له مفهومان، مفهوم تقليدي ومفهوم حديث، على النحو التالي²:

1- المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الميزانية : يعني هذا المبدأ في المفهوم التقليدي، تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحثية، وهذا المفهوم كان يطبق على ميزانية الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على موازنة الف ارد والمشروعات الخاصة، وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى الت ازيد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض، أو إلى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الاصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع إلى الاسراف والتبذير.

1- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 236.

2- المرجع نفسه، ص ص 252-253.

وبعبارة أخرى، كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي، ويعد أخطر بكثير من فائض الميزانية، ذلك أن وجود عجز يعني، في التحليل الخير التجاء الدولة إلى مواجهة هذا العجز وتغطيته إما عن طريق القت ارض أو الاصدار النقدي .

ولما كانت العمالة الكاملة هي الغرض الأساسي في النظرية الاقتصادية التقليدية، فإنه يترتب على تغطية العجز بالإصدار النقدي حدوث زيادة في وسائل الدفع دون أن تقابلها زيادة في السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع في السعار والدخول في الحلقة الجهنمية للتضخم والتي تندهور فيها القيمة الحقيقية للنقود وتتآكل .

2- **المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية :** أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية الاقتصادية التي تميز القرن الحالي، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل بفكرة التوازن المالي البحث (المحاسبي) فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية.

المطلب الثالث: تبويب ومكونات الميزانية العامة:

أولاً- تبويب الميزانية العامة:

يقصد بتبويب الميزانية شكلها أو الكيفية التي يتم بموجبها عرض النفقات والإيرادات في الميزانية وتصنيفها بما يؤمن البيانات والمعلومات عن حجم النفقات والإيرادات بصورة إجمالية، وتتمثل أهم أنواع التبويب المتبع في¹:

1- **التبويب الإداري:** بموجب هذا التبويب يتم إظهار التخصصات المعتمدة في الميزانية حسب الدارة التي ستقوم بالنفاق والجباية أي يعطي مقدار الاعتمادات الخاصة بالدارة كالوزارة أو الهيئة العامة أو المديرية العامة.

2- **التبويب الاقتصادي:** بمقتضاه يتم التمييز بين النفقات والإيرادات الجارية والنفقات والإيرادات الرأسمالية ويفيد هذا النوع من التبويب لمعرفة نسبة الاستخدامات المواد.

3- **التبويب النوعي:** ويعتمد هذا التبويب على توزيع التخصصات أو الإيرادات حسب نوع النفقة أو الإيراد أي تظهر التخصصات باسم النفقة كأن يخصص اعتماد للرواتب وبالنسبة لإيرادات الذي يجري نفسه كأن يقدر مبلغ معين كإيراد من ضريبة الدخل.

1- نور محمد لمن، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، 2012، 2011، ص 24-26.

4- التوزيع الاقليمي: يقصد بهذا النوع من التوزيع توزيع النفقات والإيرادات وفقا لأقاليم البلد أو مناطق بهدف معرفة مقدار حصة كل إقليم أو ذلك الاقليم في الإيرادات العامة من جهة من أجل توزيع النفقات العامة على جميع أجزاء البلد المعني بصورة عادلة حسب احتياجاتها.

5- التوزيع الوظيفي: وبموجبه يتم توزيع النفقات العامة في الميزانية حسب وظيفة النفقة إذ توجد هناك وظائف رئيسية للحكومة تخصص لها المبالغ بغية إنجازها لخدمة المواطنين والاقتصاد الوطني، وقد اختلفت الدول في عدد الوظائف لنفقاتها فبعض الدول وزعت النفقات على تسع وظائف ودول أخرى وزعت النفقات على عشر وظائف.

ثانيا- مكونات الميزانية العامة : تتكون الميزانية العامة للدولة من جانبين أساسيين تتمثلن في¹:

1- تعريف الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة.²

أ - الضرائب: تعرف الضرائب بأنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروات الآخرين ودون تطبيق مقابل خاص بدافعها وذلك بغرض تحقيق نفع عام ويمكن تقسيمها إلى:

- ضرائب مباشرة: تعتبر الضريبة مباشرة إذا تم دفعها مباشرة من طرف المكلف متحمل عبئها.
- ضرائب غير مباشرة: تعتبر الضريبة غير المباشرة إذا اقتطعت في أي نقطة من الدورة الاقتصادية، يدفعها المكلف بطريقة غير مباشرة وتكون في حالة استهلاك السلع والخدمات.

ب - الرسم: الرسم هو المقابل الذي يدفعه الفرد لهيئة عامة، نظير خدمة معينة تؤديها له بناء على طلبه

ج- الدومين: يقصد بالدومين كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة.

- دومين عام: يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة والتي تخضع لحكام القانون العام.

- دومين خاص: إيراد به الموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص.

د- القروض العامة: يعرف القرض العام بأنه "عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من الأفراد.

2- النفقات العامة: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، وتنقسم النفقات إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم

1- مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص ص 24-26.

2- المرجع نفسه، ص 45.

أ- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية :

- النفقات الحقيقية: يقصد بالنفقات تلك التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات.
- النفقات التحويلية: النفقات التحويلية تشكل النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات.

ب - النفقات من حيث أغراضها وتنقسم إلى :

- النفقات الإدارية : ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير الم ارفق العامة واللازمة لقيام الدولة.
- النفقات الاجتماعية: هي النفقات المرتبطة بالوظائف والتدخلات الاجتماعية للدولة.
- النفقات الاقتصادية: وهي نفقات متعلقة بخدمة الدولة ذات الطابع الاقتصادي.

ج- النفقات حسب خصائصها الاقتصادية:

- نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات المستمرة اللازمة لسير الم ارفق العمومية للدولة.
- النفقات الاستثمارية: تضم النفقات الرأسمالية النفاق على الاصول الرأسمالية الثابتة التي يزيد عمرها العادي عن عام واحد، والتي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين وتستعمل لغرض الانتاج¹.

1- مفتاح فاطمة، مرجع سابق ، ص 26.

المبحث الثاني : النظرة التقييمية للجباية العادية في الجزائر و ضرورة تفعيلها :

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاعا من دخول الأفراد وثرواتهم دورا مهما في اقتصاديات الدول كافة، فتستخدم كأداة من أدوات السياسة المالية، في التأثير بالإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله ، وقد يتحمل المكلف القانوني اثر تلك الضريبة مباشرة أو بنقل عبء تلك الضريبة إلى الغير ، وسواء يتحملها المكلف القانوني أو نقل عبئها فان لها آثار اقتصادية على استهلاك الفرد وعلى مدخراته ، وغالبا ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين و يمتد ذلك الأثر إلى المنتجين فحسب بل يمتد إلى التوزيع و إلى المستوى العام للأسعار كما تجدر الإشارة إلى استعمال الدولة للضريبة من أجل التأثير على هذه العوامل، ومن أجل تحقيق جملة من الأهداف سواء كانت تحقيق التوازن، أو التنمية أو التحكم في الإيرادات العامة للدولة، ويكون هذا الأثر مابين من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : محددات النظام الجبائي :

إن النظام الضريبي في أي دولة، ما هو إلا مكون من مكونات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، فهو يتأثر بهذه الأخيرة، كما يؤثر فيها حسب أهداف السياسة الضريبية ، حيث تجدر الإشارة في هذا المطلب إلى العالقة بين النظام الضريبي والظروف المحيطة به و المساهمة في تحديد نوع وطبيعة النظام المطبق في أي دولة على حسب توجهها وأهدافها.

أولا : تأثير الواقع السياسي على النظام الضريبي :

يؤثر الواقع السياسي على النظم الضريبية ، حيث يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن العبء الضريبي في دولة ال يوجد فيها سوى حزب واحد، هو الحزب الحاكم أو لا يسمح فيها بالتداول على السلطة، فيصعب في حال الدولة الأولى فرض عبء كبير على أفرادها ، و ذلك خوفا من تناقص فرصة الحزب في الوصول إلى السلطة بينما يسهل فرض عبء ضريبي كبير في الدول الدكتاتورية، أو الدول التي توجد فيها مجالس تشريعية شكلية لم تنتخب انتخابا حرا بواسطة أفراد المجتمع¹، حيث تستطيع الحكومة في تلك المجتمعات تقديم مشروعات بقوانين لزيادة المعدلات الضريبية، أو فرض ضرائب جديدة إلى المجالس التشريعية، لتحصل خلال فترة وجيزة على موافقة شبه اجتماعية دون دراسة كافية أو واعية للآثار الاقتصادية و الاجتماعية بعيدة المدى لزيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع، و التي قد تكون إحداها نقص الطاقة الضريبية للمجتمع في الفترة الطويلة من خلال عرقلة النشاط الاقتصادي.

1- باعلى أمينة و طيبي حديجة ، دور الاصلاحات الضريبية في دعم و ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، مذكرة ماستر مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، دفعة 2014/2014 ص 15.

ثانيا - تأثير الجانب الاجتماعي على النظام الضريبي :

كما تتأثر النظم الضريبية بكل الفلسفات و الأحوال الاجتماعية السائدة في المجتمع ، حيث يمكن تفسير نشأة التصاعد الضريبي في ضرائب الدخل، و محاولة زيادة معدلات الضرائب على السلع الترفيهية على أساس انتشار الأفكار التي تعارض زيادة معدلات التفاوت بين الدخل و الثروات في المجتمع، و التي تعتبر التقارب بين مستويات أفراد المجتمع الواحد مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لأمن القومي ، كما يستخدم النظام الضريبي للحد من استهلاك السلع التي تتنافى و أخلاقيات المجتمع، حيث تفرض الضرائب المانعة في بعض الدول الاسلامية لمنع¹ استيراد الخمر ، و على ذلك ال تحقق هذه السلع حصيلة ضريبية إذا نجحت أسعارها الضريبية العالية في منع دخولها.

ثالثا - تأثير درجة التقدم الاقتصادي في البلد على طبيعة النظام الضريبي:

تلعب الحالة التي يعرفها الاقتصاد دورا بارزا في تحديد معالم النظام الضريبي ، ذلك أن البيئة التي يطبق فيها هذا النظام تؤثر على تصميمه و بنيته ، فمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات سوف تنعكس دون أدنى شك على النظام الضريبي السائد ، ومدى الأهمية النسبية التي تتمتع بها كل ضريبة داخل هذا النظام.

وقد نال موضوع دراسة العالقة المحتملة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي اهتمام العديد من الكتاب و الباحثين الاقتصاديين من أمثال "مسجريف " (Mus grave)، و "هنريكس" (Hendricks) و "جوود" (Goode) ، حيث بينت دراسة "هنريكس" أنه خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية يتميز النظام ، الضريبي فيها بسيادة الضرائب غير المباشرة ، ومع الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية والوصول إلى مرحلة مرتفعة من النمو الاقتصادي تنعكس الأهمية النسبية السابقة للضرائب غير المباشرة ، وتصبح الغلبة للضرائب المباشرة داخل الهيكل الضريبي² .

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للجباية العادية :

لقد عرفت الضريبة مند مراحل قديمة من الزمن و تطورت بتطور العصور و ارتبطت ارتباطا وثيقا بالدولة حيث شكلت همزة وصل بين الدولة و الأفراد فالضريبة هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع الذي تفرض فيه ، و ذلك لكونها الممول الأساسي لخزينة الدولة و أهم إيراداتها لسد نفقاتها العامة ، و لقد لقيت الضريبة اهتماما كبيرا في أوساط الباحثين في المالية ، وهذا نظرا للدور المهم

1- باعلى أمينة و طيبي خديجة ، مرجع سابق ، ص 15

2- عزوز على ، آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي الواقع و التحديات ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف ، دفعة 2013/2014 ، ص 19

الذي تسعى إلى تحقيقه سواء كان ماليا ، اجتماعيا ، سياسيا أو اقتصاديا وهذا من جهة ومن جهة أخرى إلى الآثار الناجمة عن فرضها ، حيث نعرض في هذا المطلب الآثار التي تنتج عن فرض الدولة للضريبة ، سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية ، أي لغرض تحفيزي توسعي أو انكماشى والتي تكون على نطاق واسع كما يلي¹ :

أولاً- الأثر الضريبة في الاستهلاك :

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، و يحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، و يترتب على ذلك، أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع و خدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة، على مستوى الأسعار، فالمكلفون وخاصة ذوى الدخل المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات، و خاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أسعارها نحو الانخفاض، إلا أن هذا القول ليس صحيحا بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن(السلع الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية).

كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير بالضريبة، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية) لا يتأثر كثيرا بالضريبة، ومنه ال يقلل من استهلاك هذه الفئات، أنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما الدخل المنخفض(الفئات الفقيرة أو المتوسطة) فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة، إذا يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن.

ثانيا- أثر الضريبة على الادخار:

إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات ال يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها، و كذلك إعادة توزيع الاستهلاك و الادخار وفقا لمرونة كل منها و كذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية وعلى حساب النفقات غير الضرورية، كما رأينا من قبل، و لما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا ، فان الادخار يكون أول ضحايا الضريبة ويتحمل العبء الأكبر

1- ناصر مراد، مرجع سابق، ص 64.

لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع معدل الضريبة التي كانت موجودة من قبل ، أي أن أثر الضريبة في الادخار الخاص يكون سلبيا .¹

ثالثا- أثر الضريبة على الإنتاج :

يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وكما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار و قلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج أي على رأس المال واليد العاملة والمواد المستعملة، وتتمحور دراستنا أثر الضرائب على الإنتاج حول معرفة أثر الضرائب على الرغبة في العمل، وكذلك على عرض وطلب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى أثر الضرائب على نفقات الإنتاج.

رابعا- أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار:

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد أن يقل الطلب على السلع و خدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثال، أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش، حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

خامسا- أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل:

قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل ، لصالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة ، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة ، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار ، كما أوضحنا من قبل ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع.² فإذا

1- ناصر مراد، مرجع سابق ، ص65.

2- ناصر مراد، مرجع سابق ، ص65.

أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

المطلب الثالث : علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي :

هنالك عالقة ما بين الجباية بنوعيتها كمصدر تمويل، و إيرادات هامة بالنسبة للخزينة العامة، و كوسيلة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، و تنفيذ برامجه التنموية على المدى القصير المتوسط و الطويل وعليه سنقوم في هذا المطلب بعرض العالقة بين النمو الاقتصادي و الجباية العادية مقارنة إلى الجباية البترولية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير من اجل تحقيق النمو الاقتصادي ومنه نقف أمام التحليل التالي:¹

أولا - عالقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير:

إن تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوي و ايجابي ، لكن ليس بالقدر الكافي، إن النمو الاقتصادي في المدى القصير يتأثر بالجباية البترولية فقط دون الجباية العادية ، حيث نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي تتشكل من النمو الاقتصادي داخل قطاع المحروقات، الأمر الذي يفسر ضعف التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات أي ال يوجد قطاع إنتاجي و خدماتي كافي لتغطية الجباية العادية، و بالتالي تبقى الجباية البترولية تلعب الدور الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التمويلات و التحويلات المالية الموجهة لعمليات التنمية الاقتصادية و بالتالي النمو الاقتصادي على المدى القصير مرهون بالجباية البترولية.

ثانيا_ عالقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى المتوسط:

إن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر مرتبط بالجبايتين العادية و البترولية ، حيث تعتبران مكملتان لبعضهما البعض، حيث الجباية البترولية تعتبر مصدر تمويلي لعملية النمو الاقتصادي ، أما الجباية العادية فتعتبر مصدر تحفيزي لعمليات الاستثمار المحلي التي تعتبر آلية من آليات النمو الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط مرهون بالجباية البترولية و الجباية العادية على حد سواء.

ثالثا_ عالقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل:

إن النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل مرتبط بالدرجة الأولى على الجباية العادية التي إن خطط لها أحسن تخطيط استطاعت أن تلي حاجيات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، حيث يمكن للجباية العادية أن تأتي بالاستثمار المنتج الخالق للثروة و بالتالي بعث نمو اقتصادي مستدام، حيث تلك

¹ - مراس محمد ، الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل، جامعة تلمسان ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد العاشر / 2012، ص 163.

التخفيضات الممنوحة للمستثمرين من أجل تحفيز الاستثمار تصبح على المدى الطويل تدر أموالا من خلال التحصيل الضريبي الذي يحدث بعد تموقع الاستثمارات من خلال المؤسسات و الشركات الناشطة و الأخذ بزمام أمورها ، وبالتالي النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر مرهون بالترشيد الضريبي للجباية العادية في منظومة قانونية و اقتصادية متكاملة¹ .

¹ - مراس محمد، مرجع سابق، ص163.

المبحث الثالث : تفعيل الجباية العادية في الجزائر :

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال فرض الضريبة هي جمع أكبر مقدار ممكن من الإيرادات لتغطية النفقات العامة، و التخلص من التبعية للجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة و منه إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، ويكون ذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضريبية وكذلك تفعيل الضريبة العادية و التوسعة في الوعاء الضريبي من خلال تقديم التحفيزات الجبائية الموجهة لجلب الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء وهذا كله في إطار سعي الدولة لتفعيل الجباية العادية والعمل على التقليل من الصعوبات باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المعمول بها كما هو مبين في هذا المبحث الآتي .

المطلب الأول : الدور التمويلي للإيرادات الجبائية :

تعتبر الجباية أو الضريبة من مصادر التمويل السياسية لنشطة و نفقات الدولة، و تلعب دورا هاما في اقتصاد الوطن ، اذ تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و عليه سنحاول من خلال هذا البحث إبراز الدور التمويلي للجباية.

أولاً - الدور التمويلي للضرائب : هذا المر يتضمن بديهية أساسية وهي أن الدف السياسي للضريبة هو تمويل النفقات العامة، فهي تعد المورد الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة قبل أي مورد من الموارد الأخرى للدولة والتي تعتمد عليها بصفة مؤقتة التمويل الميزانية العامة مثل القروض العامة أو تلك التي تعتمد عليها بصفة دائمة مثل الملك العامة للدولة و عوائد المساهمات و عوائد القروض.

وقد بدأت الضريبة محايدة لا للحصول على موارد للخزينة العامة بقصد تغطية نفقات الدولة، ذلك أنها كانت عديدة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ولكن الآثار التي تحدثها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية غير مقصودة، ومن هنا فان الحياد الضريبي بعن انعدام تأثير الضريبة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية يعتبر أمرا مستحيل.¹

كما كانت النظرية التقليدية ف علم الآلية العامة تعتقد أن الضريبة الت تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية أو أغراض غي مالية تضعف حصيلتها و تقلل من أداء وظيفتها الآلية ولكن ثبت علميا أن هذا الفكر غير صحيح و أن الضريبة يكن استخدامها لتحقيق أغراض غي مالية تضعف حصيلتها و تقلل من أداء وظيفتها الآلية ولكن ثبت علميا أن هذا الفكر غي صحيح و أن الضريبة يكن استخدامها لتحقيق

¹ - قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة (2000-2006)، رسالة ماجستير، كلية

أغراض غي مالية دون أن تفقد دورها الرئيسي في تمويل النفقات العامة، لذا فان الدول الحديثة قد اتّمت منذ بداية القرن العشرين نحو استخدام الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي والصلح و الحماية الاجتماعية. إن ما نلاحظه في البلدان المتطورة هي وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شامل لميع الأشخاص الطبيعي و الاعتباري مع الاقتصاد قدر الامكان في نفقات الجباية، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، ما يسمح بارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إل الناتج الوطني الاجمالي ، فالأمر مرتبط في الواقع أساسا بمستوى التطور الاقتصادي.¹

على عكس ذلك، يتصف الهيكل الضريبي في الدول النامية بانخفاض الإيرادات الضريبية الناجمة عن ضعف معدل الاستقطاع الضريبي العام، إذ تتراوح نسبته إل الناتج الكلي ما بين 10% إل 25% ويرجع ذلك بالتحديد ما يلي:²

- عدم تناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، ففي كتي من الدول النامية تشكل الزراعة جزءا مهما من الناتج المحلي الاجمالي، و مع ذلك فان حصيلة الضريبة الزراعية ضعيفة جدا، و ذلك إما لأنه معفي من الضرائب، ويلقى الدعم والتشجيع الحكومي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، أو أن هناك صعوبة في إخضاعه لعدم اعتماد دفاتر نظامية حول المدخلات و المخرجات ودخول عملية الاستهلاك الذاتي ضمن عملية الانتاج.

- عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة، حيث تتسم النظم الضريبية في البلدان النامية بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تمثل الضرائب غير المباشرة ما يقارب 60% إلى 70% من مجموع إيرادات ضرائب الدولة، وذلك بسبب ضعف الادارة المالية، حيث تفضل الضرائب غير المباشرة للحصول على الجزء الأكبر من إيراداتها لكونها لا تثير في تنظيمها وتحصيلها مشكلات معقدة، كما أن انخفاض مستوى دخل الفرد و اتساع احتمالات التهرب من ضرائب الدخل يجعل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك ضرورة حتمية للحصول على الجزر الأكبر من الإيرادات في الدول النامية، حيث في هذه الدول يصبح الاعتماد كبيرا على التجارة الخارجية لاستيراد الكثير من السلع الاستهلاكية و الصناعة ومن ثم فإننا نجد أن الضرائب الجمركية و خاصة على الواردات تحتل المركز الثاني و في بعض الأحيان المركز الأول في هيكل النظام الضريبي لهذه الدول. . ضرائب مقتبسة من تشريعات أخرى، حيث نجد أن التشريعات الضريبية المعمول بها في أغلب البلدان

¹ - قطاف نبيل ، مرجع سابق ، ص 33

² - ناصر مراد، مرجع سابق، ص 60.

- النامية ما هي الا تقليد للتشريعات الضريبية في الدول التقدمية رغم تباين ظروف اقتصادها و مجتمعها عنها، حيث أن نظام ضريبي هو نسيج لوحدة لا ينبغي أن ينقل أو يقلد، أو يكرر.
- تسابق الكثير من الدول النامية فر منح إعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية لحاجتها لمصادر تمويل الدفع عملية التنمية.
- اتساع نطاق الاقتصاد المعيشي في هذه الدول و انتشار ظاهرة الاستهلاك المباشر.
- العجز في الادارة الضريبية، ويرجع ذلك إما لنقص الأطر و الأجهزة المؤهلة أي نقص الإمكانيات.¹
- ثانياً - الضرائب المباشرة وتمويل عجز الميزانية العامة :** يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الميزانية العامة و من أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن أن تؤثر فيما يلي:
- 1- الضرائب على أرباح رؤوس الاموال :** تعتبر الضريبة على أرباح رؤوس الأموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، و زيادة نسبتها ليس أمراً سهلاً لأنها تمارس ضغطاً كبيراً على الأفراد إذا كان سعرها مرتفع لذلك تراعي في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات.
- 2- الضريبة العقارية :** مع التطور العمران الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطوراً ملحوظاً لذلك غالباً ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية و ذلك باعتبار أن جبايتها سهلة و لا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، و بالتالي يرى الكثير من علماء الالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات وخاصة تلك العقارات الموجودة في البلدان يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الموازنة العامة.
- 3- الضرائب على الشركات (IBS) :** وهي تعرف أيضاً بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي الشركة أو تفرض على نصيب الفرد من الشركة، جراء انتقال رأس المال الموروث إلى ورثته، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها.
- 4- الضرائب على الدخل (IRG) :** تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصاف من العمل الذي يقوم به الأفراد، و تعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لموازنة الدولة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة و عدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها،

¹- ناصر مراد، مرجع سابق، ص 60.

لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخل الالية للدولة، و إذا تم استخدامها و استغلالها بشكل سليم و صحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.¹

ثالثاً - **الضرائب غير المباشرة في تمويل عجز الميزانية** : عادة لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لأن الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة و الخدمة التي يقتنيها الفرد و من أهم الضرائب الغير مباشرة التي تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة لدولة ما يلي:²

1- ضرائب الانتاج : يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الانتاج النهائي و بالتالي يمكن أن يحملها للمستهلك، و تعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة و التي تدير أموال كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة .

2- الضرائب الجمركية : وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية وتكتسي هذه الضرائب أهمية بارزة في تمويل الموازنة لمرورتها و اتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

3- الضريبة على القيمة المضافة : تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الانتاج في كل مرحلة من مراحل الانتاج و التوزيع، و تتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها و خصوصا إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها و طرق جبايتها و تحصيلها بحيث تتصف بالديمومة الإيرادية طوال العام دون التقييد بفترة زمنية محددة و تعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها و بالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها لما لها من مرونة و ميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.³

المطلب الثاني : التحفيزات الجبائية و قياس فعاليتها في النظام الجبائي في الجزائر :

يعتبر التحفيز الجبائي من أهم الآليات و الأساليب المستعملة من طرف الدول النامية من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال تقديم مزايا وتسهيلات للحث على الاستثمار في شتى المجالات وتشجيعها ، حيث نتطرق إلى جانب من الإجراءات التي تهدف الدولة من خلالها إلى استغلال الجباية العادية كوسيلة من اجل جلب الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء ، و هذا من اجل تحقيق

1- الحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص154

2- المرجع نفسه ، ص 154

3- الحسن دردوري ، مرجع سابق، ، ص 153

التنمية في البلاد و يتضح ذلك من خلال تقدم الامتيازات و التحفيزات و ترقب نتائجها على الاقتصاد الوطني.¹

أولاً- التحفيز الجبائي وخصائصه

1- **تعريف التحفيز الجبائي** : هو التخفيف من معدل الضرائب أو الالتزامات التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين اللذين يلتزمون ببعض المقاييس والشروط المحددة من طرف المشرع.²

2- **خصائص سياسة التحفيز الجبائي** : يتميز التحفيز الجبائي بعدة خصائص من بينها³:

- انه عملية تكتسي الطابع الاختياري وتتصف بعدم الجزاء، إذ يمكن للمستثمرين الامتناع عن القيام بالاستثمار أو إتمام الصفقة دون التعرض إلى أية عقوبات.

- تستهدف فئة معينة من المكلفين الذين يستفيدون من تشجيعات تعتبر تضحية بالنسبة للدولة للوصول إلى الأهداف المستقبلية ، لذلك يجب أن تدعم سياسة التحفيز بدراسات شاملة وواسعة هي سياسة تحكمها شروط ومقاييس يحدده المشرع, ويلتزم المكلف المستفيد من بينها، نوعية النشاط، المكان المراد تطويره، الإطار القانوني والتنظيمي.

- يرى بعض الاقتصاديين انه من بين خصائص التحفيز تسجيل وجود تفاوت بين أهداف ومصالح الدولة والأعوان الاقتصاديين وللقيام بإجراء التحفيز يجب أن يكون نوع النشاط أو مكان إقامته، ليس مستحبا لدى المستثمرين بحيث يجب لفت نظارهم وتفكيرهم على كل ذلك بمختلف الأساليب و الطرق الاغرائية، وإلا لن يكون لهذه السياسة أية أهمية.

1- رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي و مدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية ، جامعة حلوان ، مصر ، ، ، ص 228.

2- محمد رياض عطية، موجز المالية العامة ، مصر ، 1969 ، ص 156

3- ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 178

ثانياً _ قياس نتائج منح الامتيازات في الجزائر:

يمثل الجدول أدناه المشاريع الاستثمارية في الجزائر و يثبت اختلاف نسب تحفيّزات الجباية الممنوحة

الجدول رقم (1-2): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع المحلي والأجنبي.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58324	%99	8018771	%77	848302	%88
الاستثمار الأجنبي	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار.

- من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي تحصل على حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال عدد المشاريع في القطاع المحلي تقدر ب 58324 وتصل إلى نسبة %99 من إجمالي المشاريع الموزعة أما الاستثمار الأجنبي فتحصل على 564 مشروع بنسبة %1 فقط.

- من خلال مناصب الشغل القطاع العام يقوم بتوظيف 848302 أي بنسبة %88 في حين القطاع الأجنبي يوظف 113879 أي بنسبة %12.

الجدول رقم(2-2): التصريح بالمشاريع التي تشرك أجنب.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون /دج	مناصب التشغيل
أوروبا	316	839295	66306
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63171	2933
الدول العربية	171	1243455	35060
أستراليا	1	2974	264
ش م ج	13	89985	2086
المجموع	564	2354099	113879

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار.

الفصل الثاني مدى مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة للدولة و ضرورة تفعيلها

أن السياسة المتبعة من طرف الجزائر من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق الترخيص للوكالة الوطنية بمنح التسهيلات للمستثمرين الأجانب ، مما سجل إقبال على الاستثمار داخل الوطن وهذا ما يبينه الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن أوروبا تحصلت على المرتبة الأولى ب (316) مشروع مستثمرة مقيمته (839,295م دج) وذلك لتوفر 66306 منصب شغل أما المرتبة الثانية كانت للدول العربية ب (171) وتوظيف (1243455 م دج) و بذلك توفر 35060 منصب شغل تم تتبعها آسباب 35 مشروع ومبلغ يقدر ب(115219 م د ج) ووفرة 7230 منصب شغل ثم تأتي الشركات متعددة الجنسيات واستراليا في آخر الترتيب .

جدول رقم(3-2):المشاريع المصرح بها والمقسمة حسب قطاع النشاط. خلال الفترة من 2010-
2020.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة ب دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	1,60	5495	0,23	619	0,54
البناء	95	16,84	59713	2,54	18675	16,40
الصناعة	324	57,45	1613708	68,55	63928	56,14
الصحة	6	1,06	13573	0,58	2196	7,93
النقل	19	3,37	12405	0,53	1639	1,44
السياحة	10	1,77	462619	19,65	14080	12,36
الخدمات	100	17,73	97145	4,13	11242	9,87
الاتصالات	1	0,18	89441	3,80	1500	1,32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار

- يتضح لنا من خلال البيانات في الجدول هيمنة قطاع الصناعة على جانب عدد المشاريع ب 324 مشروع ثم يليه قطاع الخدمات ب 100 مشروع ثم قطاع البناء ب95 مشروع ثم النقل ثم السياحة ثم الزراعة ثم الاتصالات ، و حسب قيمة المشروع نجد قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى تم قطاع السياحة و الاتصالات ثم قطاع البناء ثم الصحة ثم النقل والزراعة في المرتبة الأخيرة.

- و حسب معيار مناصب الشغل نلاحظ قطاع الصناعة يوصف اكبر نسبة من اليد العاملة تصل إلى 56.14% ثم يليه قطاع البناء 16.40% ثم قطاع السياحة 12,36% يليه كل من قطاع الخدمات والصحة والنقل ثم قطاع الاتصالات والزراعة بأضعف نسبة للتشغيل.

المطلب الثالث : عملية تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر

بعد جملة الإصلاحات في القطاع الضريبي التي قامت بها الدولة الجزائرية ، كخطوة نحو تطوير القطاع وتصحيح الوضعية و الأخطاء الموجودة على مستوى التحصيل أو تسير الهياكل و المؤسسات المنظمة للجباية العادية في الجزائر ، كما تجدر الإشارة إلى العمليات و الإجراءات التي يستوجب على الدولة القيام بها وإتباعها في طريق تفعيل الجباية العادية (الضريبية) في الجزائر وتمثلة فيما يلي .

أولاً- تدابير التصدي للتهرب الضريبي:

كبدية لعملية تفعيل الجباية الضريبية في الجزائر وجب علينا أيجاد طرق للوقاية والتصدي لظاهر التهرب الضريبي في الجزائر عن طريق إتباع أسلوبين من التدابير، أسلوب وقائي، وآخر عقابي وهذا يتضح كمايلي: ¹

- 1- **الأسلوب الوقائي:** ويتحقق ذلك بالدرجة الأولى إذا أمكن إزالة أو على الأقل تخفيف الأسباب الرئيسية المؤدية إلى التهرب الضريبي، وتستخدم الدولة في هذا المجال الوسائل التالية:
 - تبسيط النظام الضريبي يؤدي باقتناع المكلف وجوب دفع الضريبة وحمله على التهرب منها.
 - زيادة كفاءات الإدارة الضريبية تنظيماً وأداءً كي تتمكن من مباشرة الرقابة الجنائية بشكل أكثر فاعلية كإنشاء قاعدة بيانات وشبكة معلومات واسعة ودقيقة مع وضع برنامج وتدخلات ميدانية.
 - تشديد الرقابة الجبائية على المكلفين مما يشعر هؤلاء بهذه الرقابة فيتخوفون من التهرب الضريبي.
 - تكريس حق الاطلاع على كل الدفاتر والمستندات والوثائق التي لها علاقة بتحديد الوعاء الضريبي.
 - إشراك وتحميل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين على مسؤولية تطبيق القوانين الضريبية.
 - إنماء الوعي والحس الضريبي عن طريق نشره بهدف تقوية الثقة المتبادلة بين الدولة والمكلفين.
 - تخفيض معدلات الضرائب تزامناً مع الأوعية الضريبية وزيادة عدد المكلفين بالضريبة.
 - توسيع دائرة التعاون بين مختلف الهيئات لتنسيق برامج التدخل في الميدان، ومع الجهات القضائية ومصالح الأمن أو حتى التعاون الدولي خاصة للمستثمرين الجانِب والشركات المتعددة الجنسيات.

1- الياس قالب ذبيح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010/2011 ، ص 16

2- الأسلوب العقابي: إن كل الإجراءات الوقائية السابقة التي تهدف إلى منع حدوث التهرب الضريبي تبقى غير كافية، مما تضطر الدولة إلى فرض عقوبات صارمة على المتهربين من الضريبة تؤدي إلى امتناع البعض عن التهرب أو على الأقل يجعلهم يترددون في الإقدام عليه، في حين العقوبات هي طريقة ردعية بشرط أن تطبق بصرامة، وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية لكون العقوبات المالية هي الأكثر شيوعا والمتمثلة في الزيادات والغرامات في حالة تجاوزات و إغفالات يقصد من ورائها التهرب الضريبي.

كما قد تلجأ بعض التشريعات إلى تقرير عقوبات جزائية في الحالات ذات الأبعاد الخطيرة والتي تصاحبها أعمال احتيالية كما قد تلجأ بعض التشريعات إلى تقرير عقوبات جزائية في الحالات ذات الأبعاد الخطيرة والتي تصاحبها أعمال احتيالية كإخفاء بعض الأنشطة، أو تقديم وثائق مزورة تأييدا لقيوده أو عمد إلى القيام بمشتريات أو مبيعات بأسماء وهمية مع إثبات نية مبينة على التهرب الضريبي مع نوع الجرم المقترف.¹ و تجدر الإشارة إلى أن الجهود التي يمكن أن تبذل ضمن مكافحة هذه الظاهرة التي يجب أن تكون في شكل حملات ظرفية ومؤقتة، بل يجب أن تكون تدخلات دائمة وغير منقطعة في إطار منظم طبعاً.

أما في الجزائر اتخذت الإدارة الجبائية عدة إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي نجد أهمها في:

__ تكيف الإطار التنظيمي وذلك من خلال تحسين مردودية النظام الداخلي لمختلف المصالح الجبائية كإقامة مديرية فرعية للرقابة الجبائية على المستوى المحلي و مديرية الأبحاث والمراجعات على المركزي ناهيك عن عصرنه مصالح الإدارة الجبائية بإدخال هياكل تقنية حديثة.

__ تكثيف الجهود الرقابية سعياً إلى زيادة الضغط على أعمال التهرب الضريبي عن طريق رقابة المواني المطارات والمراكز الحدودية مع استخدام مراجعات معمقة في أموالك ومحاسبة المكلفين.

__ تنسيق الجهود لمكافحة التهرب الضريبي وهذا بالتعاون مع مختلف الجهات التي لها صلة بالمكلفين وتعميم البطاقات الرقمية الجبائية التي تسمح بمتابعة مختلف الأنشطة، مع إنشاء الفرق المختلطة للرقابة (ضرائب، جمارك و تجار) وفق للمرسوم التنفيذي 98-290 المؤرخ في 27-07-1998 .

__ إنشاء بطاقات وقوائم أسماء المتهمين من الضريبة وفقاً للتعليمات الوزارية رقم 127/97 المؤرخة في 26-07-1997 ، والتي توزع على كل الهيئات المشاركة في مكافحة التهرب الضريبي.²

ثانياً _ الرقابة والمراجعة الجبائية :

1- الرقابة الجبائية : هي وسيلة للكشف عن المخالفات اد تسمح أيضاً بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات ، والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة ، وكذلك احترام قواعد

¹ - الياس قالب ذبيح، مرجع سابق ، ص 16.

² - الياس قالب ذبيح، مرجع سابق ، ص 17.

المنافسة التي تعرقل دوماً من طرف المتهربين كما أنها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.¹

أما فعالية الرقابة الجبائية فقد عرفت على أنها تعني قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية، وتعبّر الأهداف التشغيلية عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي تتبعها المنظمة، أي ما تحاول تحقيقه في الواقع العملي، وعلى ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها استخدام تلك الأهداف في قياس الفعالية يحقق المرونة بما يتأقلم مع الهيكل التنظيمي والبيئة.

وبإسقاط مفهوم الفعالية العام على نظام الرقابة الجبائية فإن فعالية هذا الأخير، تكمن في مدى تحقيقه أهدافه المتواجد من أجلها بشكل متوازن، حيث أنه قد تتعارض بعض الأهداف فيما بينها، فالهدف المالي للرقابة قد يتعارض مع الهدف الاجتماعي، نتيجة أنه في بعض المناطق قد يتم إعداد برامج رقابية مكثفة بغية إعادة تحصيل الموارد الضائعة من الخزينة، ويتم التضحية بالهدف الاجتماعي في وقوف جميع المكلفين أمام قدم المساواة، كما تعرف فعالية الرقابة الجبائية بأنها الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام، القوانين الجبائية من جهة، وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية.

2- **المراجعة الجبائية:** قدّمت عدة تعاريف للمراجعة الجبائية، سواء أكانت صادرة عن هيئات أو خبراء في الميدان الجبائي:

- اعتبرت الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC) المراجعة الجبائية كمجموعة متنوعة من المراجعات العملية من خلال اقتراح التعريف التالي:²

" تتمثل المراجعة الجبائية في إبداء رأي حول مجموعة الهياكل الجبائية للوحدة وطريقة عملها، وبالتالي فجبائية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبائية "

- كما تم تعريفها على أنها: " المراجعة الجبائية عبارة عن فحص انتقادي موجه للتحقق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية، مع مراعاة القواعد و المبادئ الضريبية "

وكما عرفت المراجعة الجبائية على أنها " هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الضريبية، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية "

1- إسماعيل صاري، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول 2014، ص 211.

2- سميرة قحوش، المراجعة الجبائية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس 2016، ص 297.

ومنه يمكن أن نعتبر المراجعة الجبائية كعملية منهجية ومن أنظمة لجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة والقرائن، التي تساعد المراجع الجبائي في التحقق من إبداء رأيه الفني و المحايد عن صحة وعدالة الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين أشخاص، مؤسسات... ، بهدف التأكد من صدقها ومدى تمثيلها الصحيح و الحقيقي لسجلات المكلف و تماشيا مع متطلبات التشريع الضريبي الوطني و أية قوانين ضريبية أخرى لها عالقة بالتشريعات الضريبية.

ثالثا - التنسيق الجبائي و الاجراءات التصحيحية للوضعية الجبائية:

1- **التنسيق الجبائي** : يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية، بحيث تصبح متناغمة و متناسقة و متقاربة، في مختلف المجالات الضريبية، ومن أهمها قواعد تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، و أحوال وشروط منح الإعفاءات الضريبية، ومعدلات أو أسعار الضريبة ، (بركات، 1973)، و ذلك بهدف ضمان حياد الضريبة تجاه التجارة الدولية لدول التكامل، و منع المعوقات التي تحول دون الانتقال الحر للأشخاص والسلع والخدمات و رأس المال بين الدول الأعضاء.¹

يتمثل التنسيق الضريبي في مجموعة من القواعد و الاتفاقيات و التعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول، من أجل إزالة التناقضات في النظم الضريبية المختلفة في ما بينها، ومنعها من الأضرار بالتكامل الاقتصادي ويمكن أن يكون التنسيق بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين، حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح خلال فترة محددة قابلة للتحديد وقد ارتبطت نظرية التنسيق الضريبي بنظرية التجارة الدولية نظرا لارتباط هيكل وتطور هذه التجارة بالأحكام الضريبية سواء الضرائب غير المباشرة (ضرائب المبيعات والضرائب الجمركية) أو الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل) على المشروعات القائمة على نشاط التجارة الدولية، حيث أن الضريبة إذا تجاوزت دورها الحيادي فإنها تؤثر على التوزيع الجغرافي وحصص كل دولة من هذه التجارة، والتحقق التوزيع الأمثل لهذه التجارة بين الدول، لذلك كان للتنسيق الضريبي أهميته في تخليص الضريبة من الآثار السلبية و وضعها في إطارها المحايد لضمان نجاح التكتلات الاقتصادية.

2- **الإجراءات التصحيحية للوضعية الجبائية:**

عندما تلاحظ الإدارة الجبائية أن هناك نقص، عدم الدقة، إغفال أو إخفاء في العناصر التي تعتبر قاعدة لتحديد الاقتطاعات الجبائية، فإنها تقوم بإجراء التعديلات والتصحيحات اللازمة حسب إجراءات وهما:²

1- رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، جامعة حلوان مصر، ص 6، متاح على الرابط <http://www.arab-api.org>، تاريخ الاطلاع 20/05/2022.

2- إسماعيل صاري ، مرجع سابق ، ص 227.

- إجراء التصحيح الحضورى: وهو إجراء التثبت ضمنه الزيادات في الاقطاعات الجبائية إلا بتقديم العنصر الجبائي لمختلف ملاحظاته حول اقتراحات التصحيح في الوضعية الجبائية، و هذا تحت طائلة بطلان كل عمليات التحقيق، سواء تعلق الأمر بتحقيق محاسبي أو بتحقيق مع المقرر في مجمل الوضعية الجبائية أو حتى عند ال رقابة الشاملة، و يتميّز هذا الإجراء بإرسال مصلحة التحقيق لتبليغ أولي لنتائج عمليات التحقيق إلى العنصر الجبائي، حيث يجب أن يكون هذا التبليغ مغلل و مفصل.

- إجراء التصحيح التلقائي: كما يدلّ عليه اسمه، فإن الإجراء التلقائي يسمح للإدارة الجبائية بتحديد مبالغ الاقطاعات الجبائية المستحقة دون وجوب أخذ ملاحظات العنصر الجبائي بعين الاعتبار في العملية .

رابعا _ تفعيل الهياكل المساعدة لعملية الرقابة الجبائية:

يمثل اتجاه وزارة المالية الجزائرية مؤخرًا نحو عصرنه أجهز الإدارية ضرورة ملحة، فيما يخص مواجهة التحدي الأساسي و الجوهري الذي يواجه النظام الضريبي الجزائري متمثلة في ضعف فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي .

1- تفعيل آلية عقلنة التشريع الضريبي: وذلك من خلال ما يلي:¹

- تحسين صياغة القوانين الضريبية (من حيث الغموض، التعقيد، تعدد للاحكام الجبائية، التقليد العشوائي للنصوص المستوردة من بعض الدول).

- تيسير الإجراءات الضريبية من خلال شفافية الضريبة: حيث تتمثل الشفافية الضريبية في الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين و الأنظمة و التعليمات الضريبية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم.

2- تفعيل التكوين والتكفل بأعوان الإدارة الجبائية :

- إقامة روابط تكوينية وتدريبية بين المصالح الجبائية و الجامعة لرفع من قدرات الأعوان
- تطهير الإدارة من العناصر غير القادرة و المشوبة بالفساد وبعادها عن التسيير وعن التأثير على السير الحسن للمصالح الجبائية.

- التركيز على أخلقة التعاملات الجبائية وإخراجها من الطابع القمعي الردعي إلى إطار الشفافية وجودة الخدمات من خلال حسن التكفل بالانشغالات اليومية و الفصل في المنازعات الجبائية في وقتها المحدد.

3- رفع الوعي الجبائي : من خلال التنسيق الضريبي الداخلي والدولي أي تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الحوار و التشاور و اللقاءات التحسيسية لكل الوسطاء و المتدخلين في الإقليم الجبائي بالتركيز

1- رمضان صديق محمد، مرجع سابق، ص 228.

الفصل الثاني مدى مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة للدولة و ضرورة تفعيلها

على فئة المحاسبين وغيرهم و المنظمات و الجمعيات المهنية في عقد دورات هادفة إلى ترشيد وتوعية المكلفين.

خلاصة الفصل

إن الهدف الأساسي للإصلاح الجبائي سنة 1992 هو إعادة الاعتبار لدور الجباية العادية في تمويل الإيرادات العامة ومن تم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية ومن أجل تمويل مستدام للتنمية الاقتصادية، وقد تبين لنا من خلال تحليلنا مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة أن هذه الأخيرة ما زالت مساهمتها ومردوديتها محدودة، رغم التطور الإيجابي الذي عرفته مختلف الموارد الضريبية إلى أنه لم يكن كافياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إضافة إلى عدم قدرة الجباية العادية على تمويل النفقات العامة، كما أن النظام الضريبي لم يستطع رفع حصيلة الجباية العادية بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة وضعف الإيرادات التي توفرها المؤسسات الانتاجية، وعدم تنوع مصادر الدخل وزيادة على ذلك انتشار ظاهرة التهرب الضريبي رغم الاجراءات التي تضمنها الإصلاح للقضاء عليها .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية لأثر الجباية العادية على

ايرادات الدولة خلال الفترة 2011-2022

المبحث الأول : تحليل احصائيات الجباية العادية في الجزائر للفترة 2011-2020 :

المطلب الأول: تطور حصيلة الجباية العادية للفترة (2011-2020):

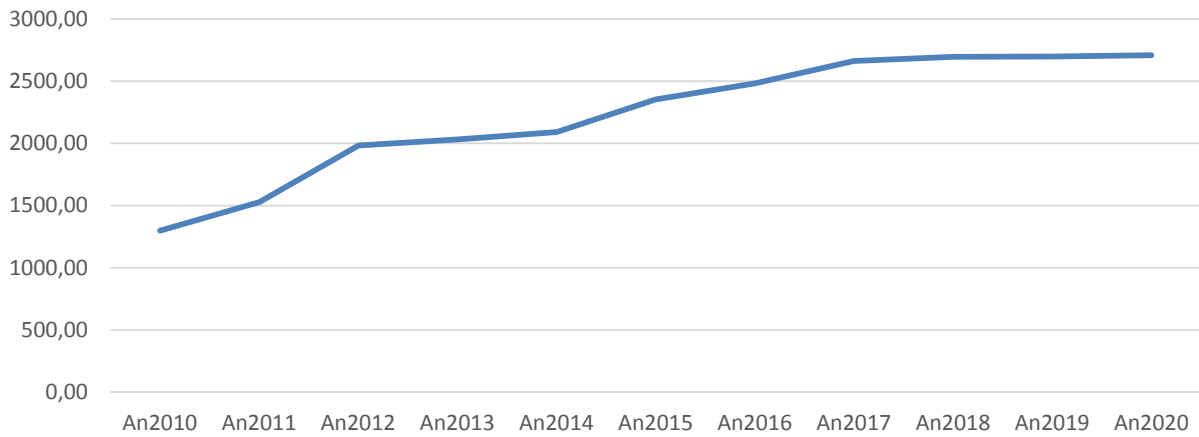
شهدت الجباية العادية في الجزائر منذ سنة 1993 والتي تزامنت مع فترة الاصلاحات الجبائية تزايدا مستمرا في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية.

الجدول رقم (01-03): تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة 2011-2020

السنوات	الضريبة على الدخل الاجمالي	الضريبة على أرباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة	الضرائب الجمركية	حقوق الطابع والتسجيل	ايرادات الجباية العادية
2010	244,8	316,9	514,7	181,86	39,65	1297,94
2011	382,6	302,1	572,6	222,62	45,19	1527,1
2012	552,5	309,8	652,0	338,21	56,09	1984,3
2013	494,4	328,7	741,6	403,77	62,52	2031,02
2014	531,9	349,3	768,5	370,91	70,77	2091,45
2015	596,5	438,0	824,3	411,2	84,7	2354,7
2016	635,1	474,1	887,8	389,4	95,8	2482,2
2017	705,1	531,0	976,0	356,0	95,0	2663,1
2018	750,6	564,1	980,3	361,5	95,2	2696,3
2019	794,3	587,4	1013,1	375,2	96,1	2697,8
2020	820,2	607,9	1060,8	389,6	96,6	2710,1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: معطيات المديرية العامة للضرائب سنوات 2011-2020

الجدول رقم (03-01) : تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2011-2020



من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (03-01) يتضح أن حصيلة الجباية العادية إرتفعت من حوالي 122 مليار دج سنة 2012 إلى حوالي 2663 مليار دج سنة 2017، ويرجع ذلك إلى جملة من الإصلاحات المتخذة، والتي انعكست إيجابا في تسجيل معدلات نمو متزايدة للحصيلة الجبائية.

وتتشكل الجباية العادية أساسا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب على رقم العمال، إضافة إلى الرسوم الجمركية والتي لقيت تعديلات جبائية كل فترة، والجدول الموالي يوضح تطور حصيلة مكونات الجبائية العادية للفترة 2010-2020.

يتضح من خلال قراءة الجدول رقم (3-1) أن حصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي قد ارتفعت من 77.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 حيث تفوق نسبة إلى 820.2 مليار دينار جزائري سنة 2020 مساهمتها في الإيرادات الجبائية العادية منذ سنة 2011 نسبة 25%، ويعزى السبب وراء الزيادة إلى التعديلات والتغييرات التي مست النوعية الضريبية ومصادر الدخل الخاضعة للضريبة.

بينما حصيلة الضريبة على أرباح الشركات عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض فقد تزايدت نسب مساهمتها في الجباية العادية من 12.16 % سنة 2010 إلى 20.12 % سنة 2012 لتشهد انخفاضا إلى غاية سنة 2016 ثم تعاود الارتفاع إلى 24.41 % سنة 2020 وهي أعلى نسبة لها، لتتخفف نسبة مساهمتها إلى ما دون 20%، حيث استقرت عند 531 مليار دج سنة 2017، ويرجع التذبذب في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات إلى انخفاض الضغط الجبائي وزيادة الاعفاءات المشجعة لبعض المؤسسات والنشطة.

كما أن مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية لتتخفف منذ سنة 2010 إلى ما دون 40%، حيث سجلت سنة 2017 ما نسبته 36% وإيرادات بلغت 976 مليار دج. ومع ذلك تعتبر

مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية، وذلك راجع إلى عدم إمكانية التهرب الضريبي كون الرسم يعتمد على أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل .
كما يوضح الدول أن نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الجباية العادية شهدت تذبذبا هي الأخرى، فقد عرفت فترة 2013-2020 انخفاضا من 23.92 % إلى 14.01 %، وهذا الانخفاض مرده أن الزيادة في قيمة الضرائب الجمركية لا تتناسب مع الزيادة في الجباية العادية لتشهد فترة 2020 تحسنا ملحوظا.

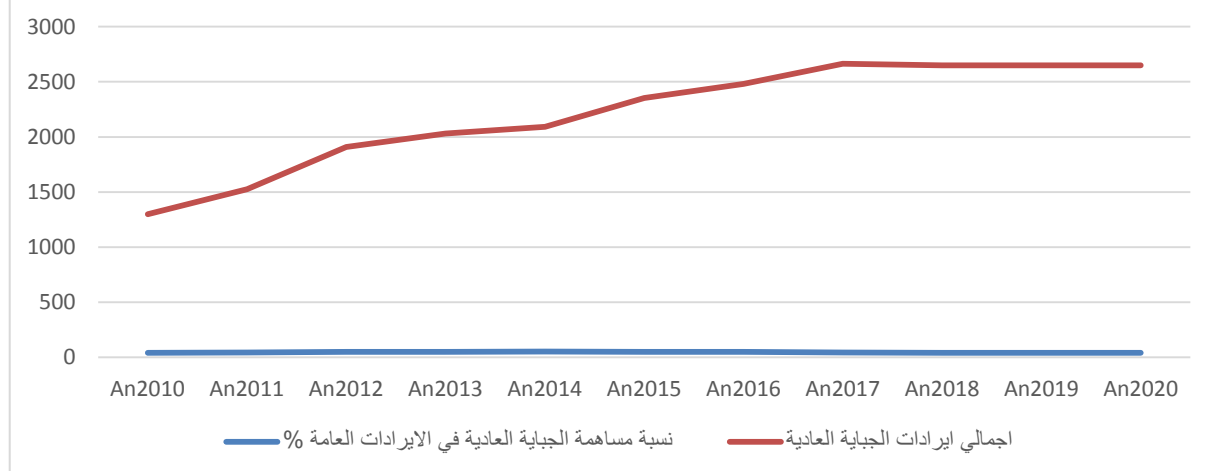
المطلب الثاني : تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال فترة 2011- 2020

الجدول رقم (02-03) : تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2011-2020

نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة %						السنوات
	اجمالي إيرادات الجباية العادية	ضرائب الطابع والتسجيل	الحقوق الجمركية	الرسم على القيمة المضافة	الضرائب المباشرة	
42,21	1297,94	39,7	181,9	514,7	561,7	2010
43,87	1527,09	47,4	222,4	572,6	684,7	2011
50,17	1908,57	56,1	338,2	652	862,3	2012
52,14	2031,01	62,5	303	741,6	823,1	2013
53,25	2091,45	70,8	370,9	768,5	881,2	2014
51,72	2354,64	84,7	411,2	824,3	1034,5	2015
49,53	2482,2	95,8	389,4	887,8	1109,2	2016
43,79	2663,1	95	356	946	1236,1	2017
41,95	2648,5	85,55	313,49	1061,79	1187,67	2018
42,35	2648,9	85,95	313,89	1062,19	1188,07	2019
42,75	2649,3	86,35	314,29	1062,59	1188,47	2020

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المعنية

الجدول رقم (02-03) : تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 2011-2020



من خلال الجدول يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمال حصيلة الجباية العادية كانت متوسطة خلال الفترة 2010-2020

حيث بلغ متوسطها ف الفترة 2010-2020 27,32 % ما يعادل فعالية الضرائب على رأس المال، وذلك بسبب تفشي ظاهرت الغش والتهرب الضريبي. ابتداء من سنة 2010 تسارع نمو الضرائب المباشرة حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2016-2017 ما يقارب 41% وهو ما يدفع نمو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح لها الأولوية في النظام الجبائي، وهذا مؤشر على تقييم ايجابي لأداء النظام الجبائي في السنوات الأخيرة.

أما حقوق التسجيل والطابع فإننا نلاحظ أنها لا تشهد تطورا كبيرا، حيث بلغت أعلى نسبة 6,95% لتمويلها لإيرادات أما بخصوص وهي تلك المسجلة سنة فقط بعد الاصلاح الضريبي، ويرجع ذلك إلى تخلي الأفراد في أغلب الأحيان عن الجباية العادية تسجيل عمليات انتقال الملكية، وتداول رأس المال خاصة العقارات وفق الاجراءات العرفية أو عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين، وكذلك لغياب سوق عقارية منظمة تكون مؤشرا على صحة الاسعار المصرح بها.

نلاحظ من الدول التطور الذي يحصل في الحصيلة المالية لرسم العمال والذي يعد الرسم على القيمة المضافة أحد مكوناتها الأساسية وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع تحكم الادارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة عن طريق الرقابة، إلزامية الفوترة، ...

إن هذا النوع من الرسوم مساهمته تبدو مساهمة هامة والتي قد تفوق أحيانا نسبة 49% من إجمالي إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة سنة 1992 نسبة 42,94% وهذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة منذ توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الاعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية، هذه الهيمنة في مجال تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب غير

المباشرة يعتبر مؤشرا على التخلف الاقتصادي، كون أنه في الاقتصاديات المتطورة أو الناشئة تسيطر الضرائب المباشرة على تمويل إيرادات الدولة بشكل واسع، كما أن الضرائب غير المباشرة عيوباً عديدة سواء من كاهل الطبقات الناحية الاقتصادية، حيث تمثل عامل من عوامل التضخم، أو من ناحية العدالة الاجتماعية كونها تقع على المتوسطة (أصحاب الأجور والمرتبات) والفقراء، مما يجعل بأحد أهم مبادئ الضرائب وهو مبدأ العدالة .

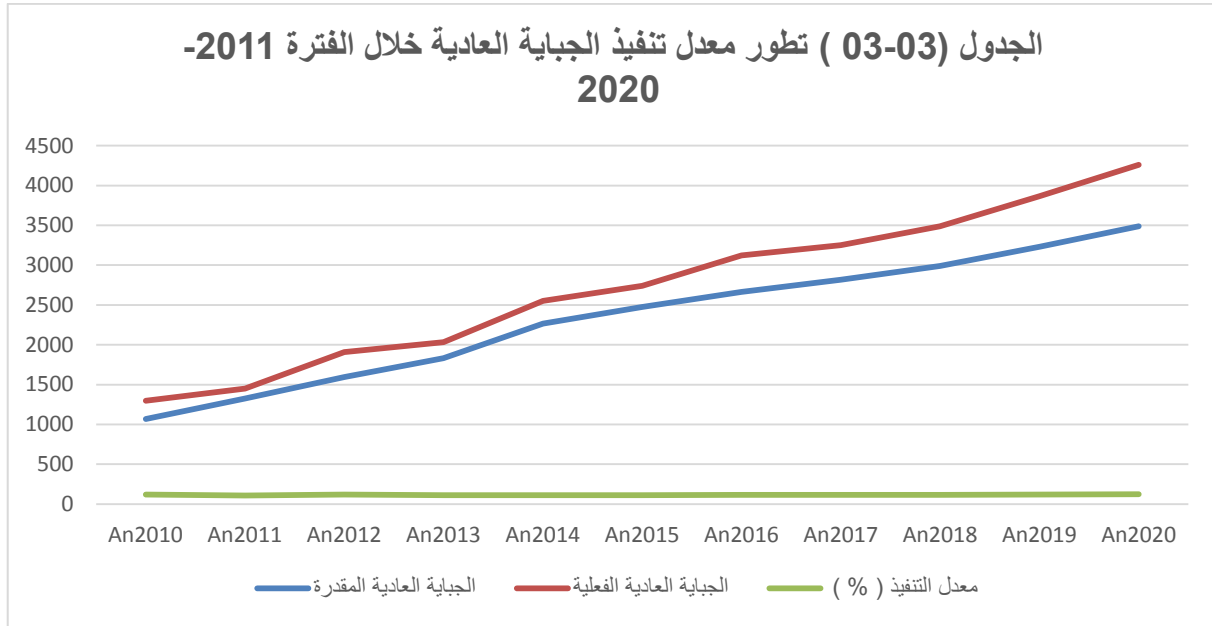
كما تجدر الإشارة إلى أهمية الرسوم الجمركية والتي ارتفعت حصيلتها باستمرار حيث بدأت تتجه نمو في بقية سنوات فترة الدراسة الباقية نتيجة الشروع في تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 2011-2020

الجدول رقم (03-03) : تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلل الفترة 2011-2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية العادية المقدرة	1068,5	1324,5	1595,75	1831,4	2267,45	2475,61
الجباية العادية الفعلية	1297,94	1448,90	1908,68	2031,06	2549,96	2742,11
معدل التنفيذ (%)	121,47	109,39	119,91	110,90	112,46	111,21
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجباية العادية المقدرة	2662,41	2815,21	2989,87	3232,16	3486,66	/
الجباية العادية الفعلية	3123,31	3249,69	3486,48	3864,36	4257,90	/
معدل التنفيذ (%)	117,31	115,43	116,61	119,56	122,12	/

المصدر: الجباية العادية المقدرة من قوانين المالية للسنوات المعنية



نلاحظ من الجدول تفاوت نسب معدل التنفيذ خلال فترة الدراسة ففي سنتي 2011 و 2012 بلغ 109.39% و 119.61% على التوالي، ويكمن هذا بسبب الاصلاحات الضريبية الجديدة آنذاك، فتطلبت الادارة الضريبية وقتا للتعود عليها والتأقلم معها وكذا التحكم فيها.

كما تميزت الفترة الممتدة بين 2017 و 2019 بتحسن مستوى إنجاز التقديرات المتوقعة، حيث فات نسبة 100% ويكمن لنا تفسير هذا التحسن في الأداء كون الادارة الضريبية أصبحت تتحكم في تسيير الضرائب الجديدة، وتنسجم مع متطلبات النظام الضريبي الجديد.

غير أن معدل التنفيذ إنخفض مرة أخرى ويصل إلى أدنى نسبة له سنة 2011 والتي قدرت ب 109.39% ويمكن رد ذلك إلى عجز الادارة الضريبية وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات التي تحدث من حين لآخر في التنظيم الفني للضرائب من خلال القوانين المالية السنوية أو التكميلية لهذه الفترة.

ابتداء من سنة 2014 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة تنفيذ الجباية العادية والذي قد يتجاوز 100% وهو ما يبرره وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي ناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الاصلاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية، بالاضافة إلى الإجراءات البائية الصارمة اتخذها من قبل الدولة ف سبيل تعزيز مردودية الباية العادية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالية إبتداء من السداسي الثاني لسنة 2014.

يعبر الضغط الجبائي على الحصة من الدخل الوطني التي تقتطع كجباية على اختلاف مكوناتها، ويعتبر الضغط الجبائي من المؤشرات التي يستند إليها في قياس فعالية النظم الجبائية، إذ أن من خلال حساب معدلاته يمكن لنا معرفة هل بإمكان الدولة أن تستقطع ضرائب أكثر من الافراد، أم أن قيمة الضرائب

المقتطعة تمثل نسبة كبيرة من دخولهم، وبالتالي لا بد من تخفيض قيمة الضرائب المقتطعة، لأن ارتفاع الضغط الجبائي سوف يؤدي إلى زيادة انتشار الغش والتهرب الجبائيين.

المبحث الثاني : أثر الجباية العادية على الميزانية العامة :

المطلب الأول : مساهمة الإيرادات الجبائية في إيرادات الدولة للفترة (2011-2020):

تعتبر الإيرادات الجبائية من بين الإيرادات السيادية الأمانة ف ميزانية الدولة، والتي تساهم بنسبة كبيرة في جانب الإيرادات العامة، ومن خلال الملحق رقم (01) نلاحظ أن الإيرادات العامة في تزايد مستمر حيث انتقلت من 314 مليار دج سنة 2010 إلى 5190 مليار دج سنة 2012 مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات التي ساهمت بشكل مباشر في زيادة حصيلة الجباية البترولية، وكذا مساهمة صندوق ضبط الإيرادات والذي ساهم في سنة 2012 بحوالي 2288 مليار دج، لتتخفف مساهمته في جانب الإيرادات سنة 2013 إلى حوالي 400 مليار دج نتيجة تداعيات الأزمة العالية والتي أثرت على تراجع إيرادات المحروقات.

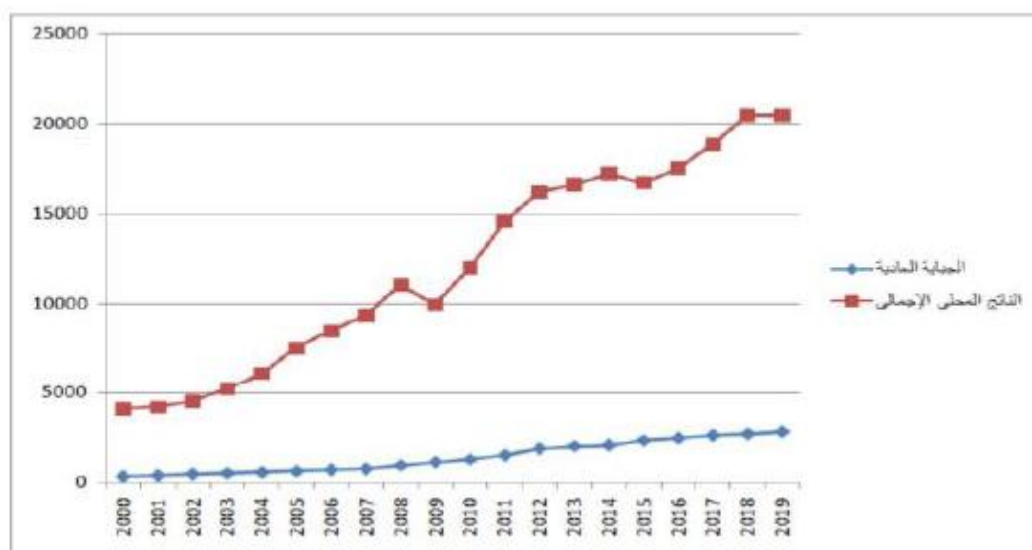
لترتفع بعد ذلك الإيرادات العامة للجزائر أين بلغت سنة 2012 حوالي 6339 مليار دج نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، لتتراجع فيما بعد الإيرادات العامة إلى 5110 مليار دج سنة 2016 نتيجة تداعيات انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014، لترتفع سنة 2017 إلى 6132 مليار دج نتيجة التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات أين تجاوز حاجز 50 دولار، وكذا ارتفاع المداخيل غير الجبائية أين سجلت حوالي 1147 مليار دج سنة 2017 . (بنك الجزائر، 2018 ، ص: 144) كما يلاحظ أن الإيرادات الجبائية تحتاز بالتبعية المطلقة لتقلبات أسعار البترول، كما أن تحسن الجباية العادية خلال هذه الفترة أضفى مرونة على الإيرادات الجبائية الكلية والإيرادات العامة بفضل الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر.

المطلب الثاني : علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي :

تستخدم الجباية في الأساس كأداة تمويلية للنشاط الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من بين الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الجبائي لسنة 1991، ومن بعده التدابير التي عالجتها النظام الضريبي في الجزائر، نعرض في الجدول التالي تطورات الجباية العادية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم 04-03 : تطورات كل من الجباية العادية والنتائج المحلي الإجمالي من

2011 - 2020



يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة بنسبة في المتوسط بلغت حوالي 66.25 %، ما يبين الأهمية البالغة للإيرادات البائية في تمويل الموازنة العامة. وتساهم الجباية العادية في جانب الإيرادات العامة بنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة بحوالي 32.24 %، بينما الجباية البترولية فنسبة مساهمتها بتوسط 34% خلال فترة الدراسة، حيث ترتبط نسبة مساهمة الجباية البترولية في جانب الإيرادات الجبائية بالتغير في أسعار البترول، ما له الاثر البالغ في تمويل الإيرادات الجبائية في حالة الارتفاع والانخفاض.

تتقارب إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية أحيانا وتباعدها أحيانا أخرى ويرجع ذلك إل ارتفاع الجباية البترولية عن الجباية العادية فترة 2010-2011، في حي يلحظ ارتفاع الجباية العادية عن الجباية البترولية في الفترة 2012-2017. وذلك راجع بالأساس إلى الاصلاحات التي مست الجباية العادية، والتي ساهمت ف شكل كبير في زيادة إيرادات الجباية العادية.

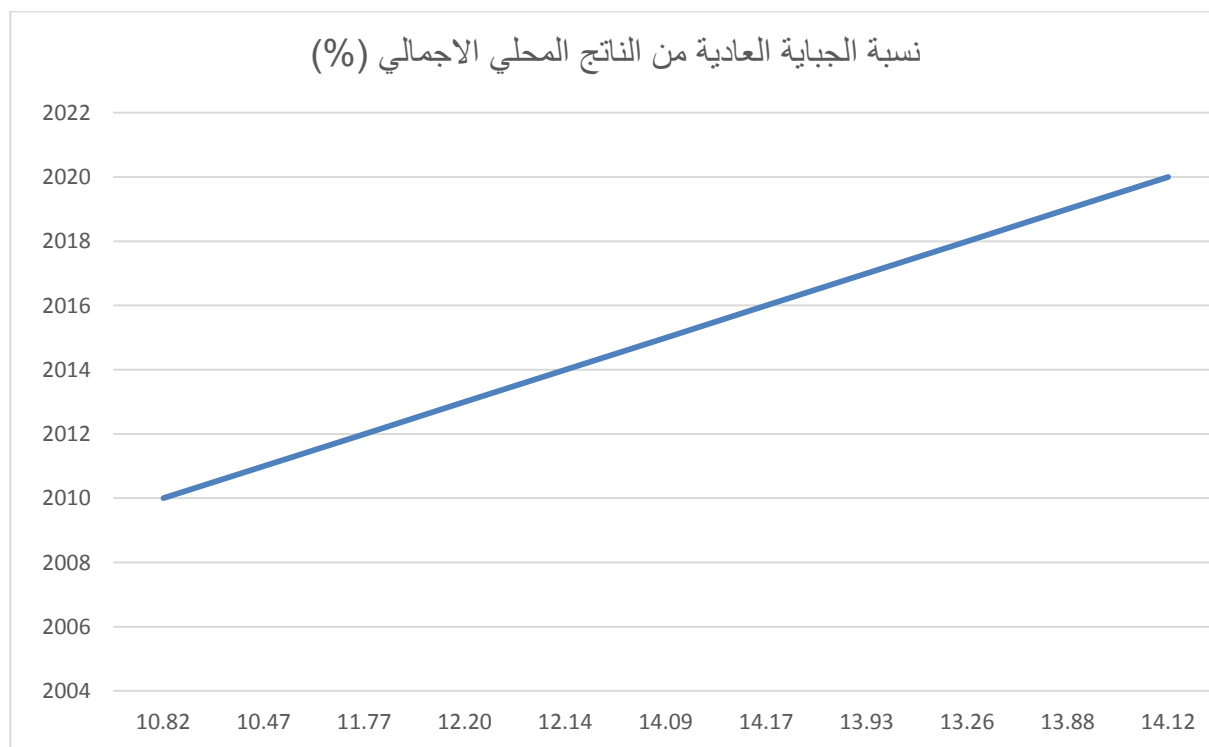
بعدها حاولنا دراسة تطور نسبة تمويل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة بالجزائر سنحاول التطرق الن إلى تركيبة هذه المعطيات خلال الفترة 2010-2020 وهو ما يظهر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (05 - 03) : الجباية العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

السنوات	الجبابة العادية	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الجبابة العادية من الناتج المحلي الاجمالي (%)
---------	-----------------	------------------------	--

10.82	11991.6	1297.944	2010
10.47	14589	1597.093	2011
11.77	16209.6	1908.576	2012
12.20	16647.9	2031.019	2013
12.14	17228.6	2091.456	2014
14.09	16712.6	2354.648	2015
14.17	17514.6	2482.208	2016
13.93	18876.2	2630.003	2017
13.26	20452.3	2711.762	2018
13.88	20428.3	2836.414	2019
14.12	21245.4	2964.074	2020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وزارة المالية - المديرية العامة للضرائب.



من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي ضعيفة، سنة 2010 حيث بلغت 10.82% لتصل لأعلى نسبة مسجلة سنة 2016 مقدرة ب 14.17% وتستمر في التذبذب إلى أن تصل 14.12% سنة 2020، يمثل الشكل التالي تطورات كل من الجباية العادية والناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثالث: تطور إيرادات الجباية العادية مقارنة بالجبائية البترولية:

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بصفة عامة، في أن جزء كبير من هذه الإيرادات الجبائية يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، وسنركز هنا على الفترة 2010/2020 التي شهدت تطبيق الجزائر برامج تنمية اقتصادية يمكننا توضيح التطورات التي على الإيرادات الجبائية ونسبة مساهمة الجباية البترولية والجبائية العادية من خلال الجدول الموالي:

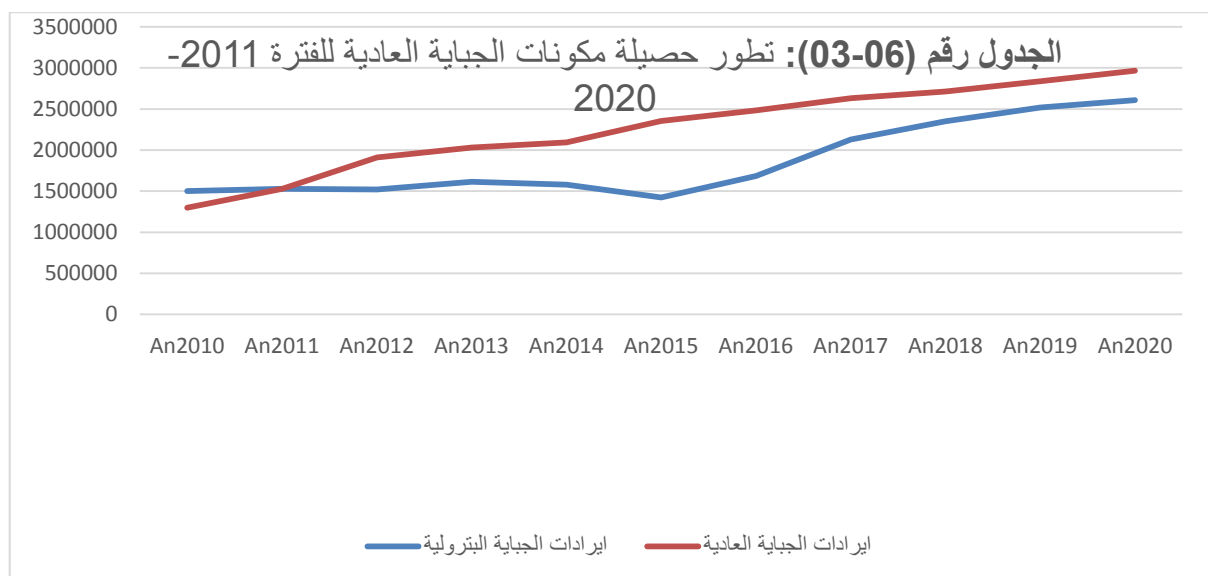
الجدول (03-06) تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البترولية والجبائية

الكلية.

السنوات	ايرادات الجباية البترولية	ايرادات الجباية العادية	ايرادات الجباية الكلية	ايرادات الجباية البترولية على الجباية الكلية (%)	ايرادات الجباية العادية على الجباية الكلية (%)
2010	1501700	1297944	2799644	53.64	46.36
2011	1529400	1527093	3056493	50.04	49.96
2012	1519040	1908576	3427616	44.32	55.68
2013	1615900	2031019	3646919	44.31	55.69
2014	1577730	2091456	3669186	43.00	57.00
2015	1422970	2354648	4077588	42.25	57.75
2016	1682550	2482208	4167758	40.40	59.60
2017	2126987	2630003	4756990	44.71	55.29

53.58	46.42	5061456	2711762	2349694	2018
52.97	47.03	5354902	2836414	2518488	2019
53.21	46.79	5570095	2964074	2606021	2020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب 2011-2020



- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حصيلة الجباية البترولية شهدت تذبذبا في قيمة الإيرادات، ذلك لارتباطها الوثيق بسعر البترول، حيث أنه منذ سنة 2010 شهدت الجباية البترولية ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2013 مستفيدة من تحسن أسعار البترول، لكن ف سنة 2014 سجلت انفاضا حادا حيث انخفضت من 565 مليار دج سنة 2014 إلى حوالي 379 مليار دج نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 11 دولار، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2017 أين سجلت حوالي 2015 مليار دينار جزائري لارتفاع أسعار النفط أين تجاوز سعر البترول 100 دولار، وبسبب تداعيات الأزمة المالية سجلت الجباية البترولية انخفاضا حادا بنسبة حوالي 20% سنة 2019 أين بلغت حوالي 1501 مليار دج لتسجل بعد ذلك ارتفاعا إلى غاية سنة 2020، باستثناء سنة 2014 أين انخفضت من حوالي 1615 مليار دج سنة 2013 إلى 1578 مليار دج سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 50 دولار، واستقرت الجباية البترولية عند حدود 2127 مليار دج نتيجة تحسن سعر البترول أين سجل حوالي 53 دولار، مقارنة بسنة 2016 أين سجل سعر البترول حوالي 45 دولار. يرجع الفضل في التحسن السجل في الإيرادات الجبائية خلال أغلب فترات الدراسة إلى ارتفاع أسعار البترول، وكذا إلى جلة الإصلاحات التي تبنتها الدولة في جانب تحصيل الإيرادات الجبائية.

المبحث الثالث: دور الإيرادات الجبائية في الميزانية العامة للدولة 2011-2020

المطلب الأول: الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية للفترة 2011-2020

تتميز الإيرادات العامة بتكونها من شقين الإيرادات الجبائية و الإيرادات غير الجبائية، فالإيرادات الجبائية تنقسم من الجباية العادية المتأتية من الضرائب و الرسوم و ما إلى ذلك، ومن الجباية البترولية فتشمل على الإتاوات و الضرائب عمى الإنتاج، أما الإيرادات غير الجبائية فهي الإيرادات العادية التي تتمثل في التي:

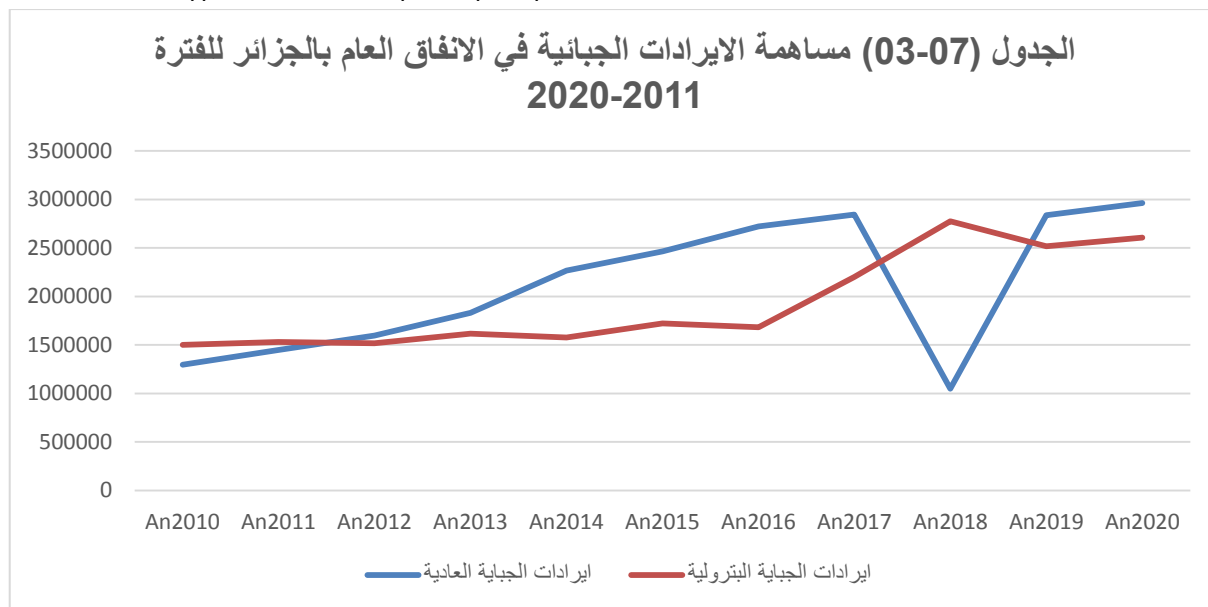
- حاصل دخل المالك الوطنية والتي تتمثل في حصيلة تأجير أو بيع أمالك الدولة؛
 - الحواصل المختلفة للميزانية، والتي تشمل إيراداتها من بيع المجالات و المنشورات وبعض الرسوم الأخرى، كالرسوم عمى المتاحف والآثار القديمة.
 - الإيرادات النظامية، وهي تشمل المساهمات لميزانية الدول لتغطية تكاليف الضمان الاجتماعي.
 - الإيرادات الأخرى، وتتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها من خلال بعض المساعدات الخارجية.
- تعد الإيرادات الجبائية مصدر ميم في تشكيل هيكل الإيرادات العامة للجزائر، و لبرمجة هذه الفكرة لابد من توضيح و هذا ما سيتم شرحه في الجدول الموالي من أهمية كل الجباية العادية و البترولية في مجال هيكل الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2010-2020

الجدول (03-07): تطور حصيلة الجباية البترولية للفترة (2011-2020)

السنوات	ايرادات الجباية البترولية	ايرادات الجباية العادية	ايرادات الجباية العامة	ايرادات الجباية على البترولية على ايرادات الجباية العامة	ايرادات الجباية البترولية
2010	1501700	1297944	3074644	0.9105588	0.5363896
2011	1529400	1448898	3403108	0.87517	0.5135148
2012	1519040	1595750	3804030	0.8188132	0.4876862
2013	1615900	1831400	3895315	0.8849862	0.4687437
2014	1577730	2267450	3927748	0.9789783	0.4103137
2015	1722940	2465710	4480205	0.9349237	0.4113354
2016	1682550	2722680	4747430	0.9279189	0.3819437
2017	2200120	2845374	5635514	0.8953033	0.4360564
2018	2776218	1050200	6714265	0.4517288	0.9153291
2019	2518488	2836414	5354902	0.8517288	1.3153291

1.7153291	1.2517288	5570095	2964074	2606021	2020
-----------	-----------	---------	---------	---------	------

Source : www.dgp - mf.gov.dz images/stories/pdf/ images/stories/pdf/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf
[Pttp://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12.FINANCES_Publiques_arab.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12.FINANCES_Publiques_arab.pdf)



من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية تميزت بتطور ملحوظ خلال الفترة 2020-2010 ، حيث خلال هذه الفترة كانت الإيرادات الجبائية مساهمة بمتوسط 89% في الإيرادات العامة، ومعظم هذه الإيرادات الجبائية هي إيرادات الجباية البترولية بمتوسط 62% من إجمالي الإيرادات الجبائية، والباقي عبارة عن جباية عادية أي 40% . لكن في سنة 2008 عرفت قيمة الإيرادات العامة انخفاضا بنسبة 21.30% مقارنة بسنة 2007، وهذا الانخفاض راجع لانخفاض الإيرادات الجبائية خلال هذه السنة وبالتحديد إيرادات الجباية البترولية، حيث انخفضت هذه الأخيرة سنة 2008 بنسبة 36.74% مقارنة بسنة 2007، ويعود هذا الانخفاض للأزمة المالية العالمية 2007، وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار البترول.

وفي سنة 2009، عاودت الإيرادات العامة بالارتفاع بسبب زيادة الإيرادات الجبائية و خاصة الجباية البترولية، لكن عاودت بالانخفاض سنة 2010 بسبب انخفاض إيرادات الجباية البترولية و ذلك الانخفاض أسعار البترول، حيث وصل إلى حوالي 61 دولار لبرميل.

ثم في سنة 2010 عاودت الإيرادات الجبائية بالارتفاع و بالتالي الإيرادات العامة، و هذا الارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حيث عرفت السوق النفطية سنة 2011 إنتعاشا كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، إذ كان هناك ارتفاع قياسي لأسعار النفط، حيث وصل المتوسط السنوي أسعار البترول إلى

107.46 دولار لبرميل، واستمرت الإيرادات الجبائية في الارتفاع إلى غاية سنة 2014 انخفضت الإيرادات الجبائية و ذلك بسبب انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية و التي تعود لانخفاض أسعار البترول، حيث وصل سعر البترول في شهر ديسمبر 2014 إلى 62.9 دولار للبرميل، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية أثرت على العرض والطلب كارتفاع إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية، و تباطؤ الطلب في الدول الأوروبية والدول الناشئة و عوامل جيوسياسية أخرى. ثم عاودت الإيرادات الجبائية بالارتفاع.

وفيما يخص إيرادات الجباية العادية فنجد أنيا عرفت تطورا ملحوظا في الفترة 2010-2020 وكان التطور كبيرا سنة 2014، وبذا نتيجة اهتمام الجزائر بالجباية العادية بعد انخفاض أسعار البترول في 2014. فعممت عمى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وقد نجحت الدولة في زيادة إيرادات الجباية العادية ضمن الإيرادات الجبائية، حيث وصلت نسبة مساهمتها في الإيرادات الجبائية إلى 59% و 62 % سنة 2016، و عاودت الانخفاض إلى 38% سنة 2017، وفي سنة 2018 تمثلت الجباية العادية ب 34.62% مقابل 91.53% لجباية البترولية، شيدت سنة 2018 هذا الانخفاض بسبب وضع مرسوم يفيد المجال الفلاحي حيث تم إعفاء الذرة والشعير وأغذية الأنعام من الرسم والقيمة المضافة، رغم زيادة الرسوم على التبغ والخمور إلا أن الإيرادات الجبائية شهدت انخفاض يقدر ب 45.17% من الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: مساهمة الإيرادات الجبائية في الانفاق العام بالجزائر للفترة 2011-2020

تميزت السياسة الاتفاقية بالجزائر بعد سنة 2000 بتصاعد معدل الإنفاق العام من أجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية، ومن أهم العناصر المكونة للإيرادات العامة في الجزائر كما لحظنا سابقا نجد الجباية، فهذه الأخيرة تعد من أقدم وأهم مصادر تمويل النفقات العامة، نظرا لحصتها في هيكل إيرادات الخزينة العامة.

و من أجل معرفة أهمية الإيرادات العامة في تمويل النفقات، بالإضافة الى أهمية الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة بالجزائر ندرج الجدول الموالي:

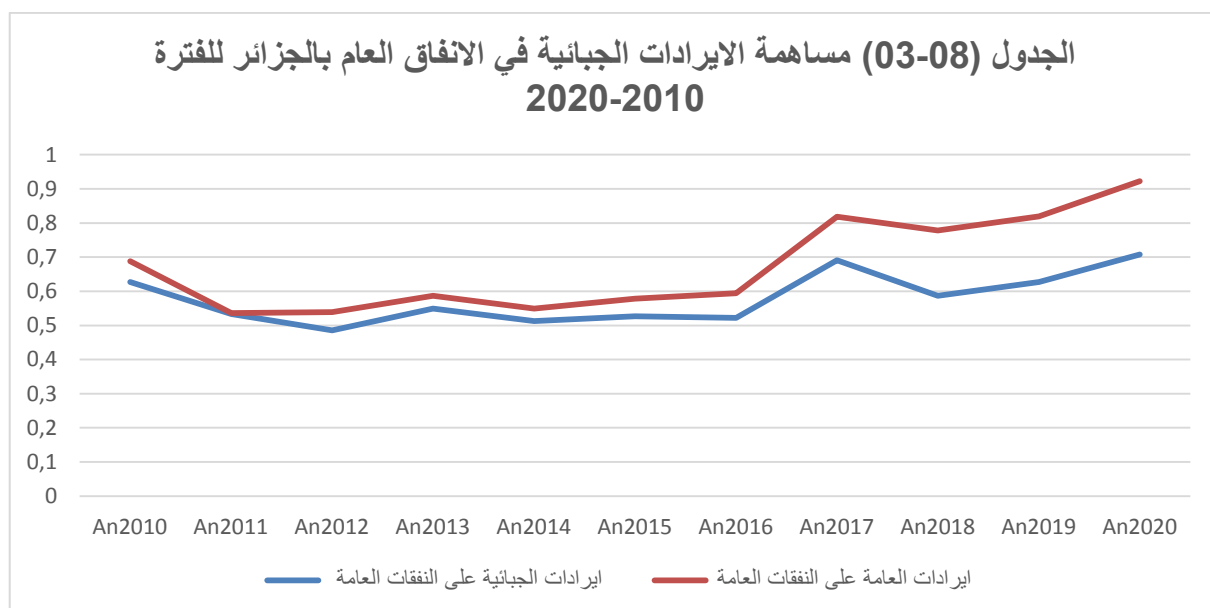
الجدول (03-08) مساهمة الإيرادات الجبائية في الانفاق العام بالجزائر للفترة 2010-2020

السنوات	النفقات العامة	إيرادات الجبائية العادية	الإيرادات العامة	إيرادات العامة على النفقات العامة	إيرادات الجبائية على النفقات العامة
2010	4466940	2799644	3074644	0.68831101	0.62674762
2011	5731407	3056493	3074644	0.53645536	0.53328842
2012	7054350	3114790	3804030	0.53924599	0.48588686
2013	6635620	3646919	3895315	0.58703105	0.54955973
2014	7153040	3669186	3927748	0.54910192	0.512954772
2015	7746214	4077588	4480205	0.57838351	052639754
2016	7984180	4167758	4747430	0.59460458	0.522002009
2017	6883214	4756990	5635514	0.81873293	0.691100117
2018	8627778	5061456	6712464	0.77821474	0.586646527
2019	8535805	5354902	6996402	0.819653448	0.627345868
2020	7871719	5570095	7260866	0.92239903	0.707608465

Source: [www.dgp.pmf.gov.dz /images/stories /](http://www.dgp.pmf.gov.dz/images/stories/)

[pdf/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf](http://pdf.retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf)

Ptt://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12.FINANCES_Publiques_arab.pdf



نلاحظ من الشكل أن الجزائر تميزت بتذبذبات كثيرة على مستوى الفترة المدروسة، لكن رغم هذا إلا أنها تميزت بإحتياطي صرف بمبلغ 194 مليار دولار بين سنتي 2001 و 2013 و نسبة مديونية خارجية ضئيمة جدا، تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الجبائية خاصة البترولية، حصل معدل نمو الضريبة على نسبة تقدر ب 28% بين فترتي 2001 إلى 2011، واصلت الجباية العادية تطورها إلى غاية 2013 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العمومية 34.1% من إجمالي الإيرادات العمومية. أما الفترة بين 2014 و 2017 فشيدت تغييرات خاصة في توجو الدولة نحو التنويع في الجباية و رفع حصيلة الضرائب العادية مقارنة مع الجباية البترولية، حيث بلغت حصيلة الإيرادات الجبائية 3845130 أي ما يقارب 54% من الإيرادات العادية، في حين عرفت الإيرادات الجبائية إرتفاعا محسوسا في سنة 2017 بمبلغ 5045494 أي ما يقارب 73% من الإيرادات العامة. سنة 2018 كانت مليئة بالتغيرات خاصة أنيا شيدت تغيير كبير في قانون المالية، عرفت هذه السنة إرتفاع في النفقات العامة قدر بنسبة 78% و إنخفاض حاد في الإيرادات الجبائية التي بلغت 3033026 أي بنسبة 35% من الإيرادات العامة، و التي بدورها هذه الأخيرة شهدت إرتفاع بلغ 6714264 عن السنة الماضية.

المطلب الثالث : متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر

ان الصلح الضريبي ومن خلال تقييمنا له من حيث المردودية الالية البائية وكذا الضغط الجبائي، تبين أنه لم يكن في المستوى الذي طمحت إليه الدولة، فالطاقة الضريبية الفعلية كانت بعيدة جدا عن الطاقة الضريبية الممكنة، 26 هذا على الدولة التفكير في إصلاحات جبائية عميقة بغرض التقليل من هذه الفجوة، وذلك من خلال النقاط التالية:

- رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية الكاملة وذلك من خلال زيادة وتقوية الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني، ومدى شمول هذه الطاقة للمداخيل والإيرادات التي تفلت من الغرض الضريبي كالنشاطات الاقتصادية ف السوق الموازية وكذا بعض النشاطات التي لا تلتزم بمسك الدفاتر القانونية.
- التقليل من التهرب الضريبي من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية للإدارة الجبائية للحيلولة دون تعسفها أو تواطئها مع الكلفي بالضريبة.
- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الجبائية والإبعاد عن التعقيد في الاجراءات الجبائية حتى وإن استلزم الأمر تعديل التشريع المتعلق بذلك.
- تفعيل النص الجزائي في ملاحقة ومعاقبة مرتكب التهرب الضريبي، كما هو المعمول به في كافة الدول المتقدمة، شريطة أن ينال بالدرجة الأولى كبار المتهربين ومن يساعدهم من محاسبين أو موظفين وصول إلى صغارهم لاحقا.
- إحداث محاكم ضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المكلفين والدولة.
- إعادة النظر في نظام التحفيزات الجبائية على ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين من جهة أخرى، واقتصارها على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، وتمن المزيد من فرص العمل.
- ترشيد الانفاق العام من خلال القضاء على ظواهر هدر المال العام والرشوة والوساطة والمحسوبية التي تفتت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العمومية من خلال تطبيق النصوص التشريعية الصادرة بهذا الشأن.
- ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية التي تفتقر إلى الفعالية باعتبارها تكلف مبالغ ضخمة من أجل تطهير ديونها وهو ما يتنافى مع الأهداف الرئيسية للصلح الضريبي.

خلاصة الفصل :

إن مراحل دورة الميزانية العامة للدولة تساعد على تصدير مختلف إيراداتها من الجباية العادية و الجباية البترولية حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الفعال للاقتصاد الوطني الجزائري و نقطة استطلاعية لنقل برنامج حكومي ، و هي تساهم بنسبة كبيرة في تحويل الميزانية العامة ، ففقدت شهدت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة بعد التدهور الذي شهدته خلال أزمة 1986 ، حيث وصل الى نسبة 58% في سنة 2014 و ذلك نظرا لاصلاحات الجباية ، الا أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة الارتفاع عليها التدريجي المستمر في سنة 2015 الى نسبة 63% و لكن رغم ذلك ما تزال الجباية العادية لم تصل الى مبتغائها . حيث تسعى الحكومة الى العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، و ذلك نظرا للتذبذب في أسعار البترول و التذبذبات التي تعرفها العملة الوطنية ، كما أنها غير المورد الدائم وقابل للنفاد في أي لحظة وهذا ما ينعكس سلبا على الميزانية العامة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة الا ان ذلك لن يتم الا عن طريق دعم الطاقة الضريبية بمكافحة اوسع للتهرب الضريبي وترشيد الانفاق العام عن طريق محاربة أشكال الفساد من هدر المال العام (الرشوة وتبييض الاموال) .

خاتمة

تم من خلال هذه الدراسة تحليل ميزانية الدولة والسبب العجز الذي يعود اساسا الى تراجع حصيللة الجباية البترولية وبعد ذلك تمت دراسة مدى اسهام الارتفاع المستمر للحصيللة الجباية العادية في تغطية العجز في تمويل ايرادات الدولة والتي لم تكن بالكافية ، ما يبرهن بقاء تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية ، حيث تعتبر الجباية العادية من أهم المصادر التي تدعم إيرادات الدولة، و تلبية حاجيتها لتمويل مختلف أنشطتها وبالتالي تأخذ حصة معتبرة و دور هام في تمويل ميزانية الدولة، خاصة بعد الاصلاحات المطبقة على النظام الجبائي، التي ساهمت في زيادة حصيللة الإيرادات الجبائية من الضرائب و الرسوم، فقد تطورت وارتفعت نسبتها علي ما كانت عليه، حيث تسعى الحكومة إلى العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية حيث شهدت تذبذبا واضحا في السنوات الأخيرة ، ما ألزم على الدولة الاعتماد بشكل كبير على الجباية العادية و ضرورة تفعيلها لتمويل ميزانيتها

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية :

تشكل الإيرادات الجبائية الدعامة الرئيسية للإيرادات العامة للدولة الجزائرية .

الفرضية الاولى :

" تعتبر الإيرادات الجبائية أهم إيرادات الدولة، و تبرز أهمية الإيرادات الجبائية لما توفره من تمويل يمكن للدولة بالقيام بدورها، حيث شهدت مساهمة حصيللة الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة ارتفاعا في السنوات الأخيرة، تبينت صحتها من خلال تقييمنا تبين لنا أن حصيللة مداخيل الجباية العادية تشهد تذبذب خلل السنوات الأخيرة بين الارتفاع و الانخفاض إلا أنه عموما نقول أنها في تحسن مستمر و يمكن تفسير ذلك باتجاه الادارة الضريبية نحو التحكم التدريجي في الضرائب و التكيف مع مقتضيات النظام الجديد.

الفرضية الثانية:

تعتبر الإيرادات الجبائية اهم موارد الإيرادات العامة للدولة الجزائرية ، هذه الاخيرة احدى اهم اعمدة بناء الميزانية العامة وقد ثبت صحة هذه الفرضية لان الميزانية هي التعبير الامثل لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة المقبلة تحقيقا لاهداف المجتمع .

الفرضية الثالثة :

- تساهم الجباية العادية بنسب مقبولة في إيرادات الميزانية وقد ثبت صحة هذه الفرضية خاصة في السنوات الاخيرة (2015-2020) في ظل تدهور اسعار البترول وبالتالي وانخفاض الجباية البترولية .

ثانيا: نتائج البحث

- إن الميزانية تبحت دوما عن مصادر تمويلية ذات مردودية أكثر.
- تعتبر الجباية العادية من أهم الإيرادات الدولة. حيث أصبحت أداة تمويل فعالة تستخدمها الدولة بغرض الوصول للأهداف المنشودة.
- ارتفاع مدا خيل الجباية العادية بعد الاصلاحات.
- أن الهيكل الضريبي يتأثر بالهيكل الاقتصادي، حيث أن الإيرادات الجبائية تنمو و تتزايد مع زيادة النشاط الاقتصادي.

ثالثا: الاقتراحات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات:
- على الدولة بذل مجهود من أجل الارتقاء بحصيلة الجباية العادية من أجل إتاحة الفرصة للوفاء بالتزاماتها، ولتغطية النفقات العامة بالإيرادات الجبائية وبنسبة أكبر بحصيلة الجباية العادية.
- تبني إصلاحات الجبائية هيكلية جريئة وضرورية على الاقتصاد تركز أساسا على السعي لخلق قطاعات بديلة للمحروقات التي أصبحت مهددة بالنفاد ومرهونة بتقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى.
- العمل على تفعيل بعض الضرائب التي من شأنها الرفع من المحصول الجبائي العادي كالضريبة على الثروة والضريبة على الاملاك .
- العمل على خلق مصادر وواعية جبائية اخرى ، ذلك عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي
- مراجعة النظام الجبائي العادي وتجنب رفع قيمة ونسب الضرائب ، ذلك لتفادي الوقوع مايعرف بالضريبة تقتل الضريبة .
- تفعيل مصالح التحصيل الضريبي والرقابة المباشرة .

رابعا: آفاق البحث

بعد الانتهاء من بحثنا هذا، وعلى ضوء ما تقدم من نتائج سنحاول تقديم بعض الآفاق للدراسات المستقبلية كما يلي:

- دراسة بعنوان تقييم أداء هياكل الرقابة الجباية و دورها في التحصيل الجبائي
- واقع تحصيل الجباية العادية لدى المؤسسات الجامعية
- مدى مساهمة الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة

قائمة المصادر

والمراجع

- 1- الحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر فلسطين، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 154
- 2- أعمارة منصور، الضرائب على الدخل الجمالي، الطبعة الثانية، دار هومه، الجازئر، 2011، ص ص 27-26.
- 3- إسماعيل صاري ،تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها، المحلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول 2014، ص 211.
- 4- باعلى أمينة ، طيببي خديجة ، دور الاصلاحات الضريبية في دعم و ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، مذكرة ماستر مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ، دفعة 2014/2014 ص 15.
- 5 -بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13-12
- 6-بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري والتحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة(2004-1992)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2005، ص 99.
- 7- حامد عبد المجيد دارز، مرسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، القسم الثاني، الدار الجامعية، السكندرية، 1998، ص 276.
- 8- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، 2005، 2006، ص 22
- 9- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، القسم الول، الدار الجامعية، السكندرية، 2003، ص 55.
- 10-رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الجزء الاول، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 25
- 11-رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، جامعة حلوان مصر، ص 6، متاح على الرابط <http://www.arab-api.org>، تاريخ الاطلاع 20/05/2017.
- 12- سمية قحموش ،المراجعة الجبائية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس 2016، ص 297.
- 13- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورلت الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 236.
- 14-طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 154 - 149.

قائمة المصادر و المراجع

- 15- عدي حسين عفانه، عادل محمد القطاونه، المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص ص 7-8
- 16- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 269.
- 17- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في إطار المدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، 2014، 2013، ص 22.
- 18- عزوز على، آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي الواقع و التحديات ،مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف ، دفعة 2013/2014 ، ص 19.
- 19- فاطمة السويسي، المالية العامة - موازنة الضرائب -، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط اربلس، 2005، ص 79.
- 20- قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة (2006-2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص 32
- 21- كمال زريق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسبية بن بوعللي، بالشلف، 2008، ص 325.
- 22- لعامرة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 41.
- 23- لياس قالب ديبح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010/2011 ، ص 16 ،
- 24- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العل، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 89- 90.
- 25- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2005، ص
- 26- محمد أحمد عبد الله ، سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص ص 106-108.
- 27- محمد العلوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015 ، 2014، ص 144-148.
- 28- محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري - قسنطينة - 2009 ، 2010، ص 112.
- 29- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية. 2003، ص ص 55-56.

قائمة المصادر و المراجع

- 30- مراس محمد ، الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل، جامعة تلمسان ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد العاشر / 2012، ص 163.
- 31- مفتاح فاطمة، تحديث النظام المي ازي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2010 ص ص 19، 20.
- 32- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 40-54
- 33- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج محروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، 2012، 2011، ص 26-24.

الفرنسية:

34-Pierre la lumière, « le finances publiques, Editions Armand colin, paris, Edition1996, p54.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع الجباية العادية ودورها في تمويل الميزانية العامة للدولة باعتبارها موردا مهما لتمويل النفقات العامة، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة من خلال مدى مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة وكذا تغطية النفقات العامة. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن موارد الجباية العادية في الجزائر تبقى ضعيفة بالنظر إلى نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية ومن جهة أخرى عدم قدرتها على تغطية النفقات العمومية سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وبهذا يمكننا القول إن الحكومة فشلت في تحقيق الهدف المسطر عبر الإصلاحات الجبائية المتتالية منذ 1992 والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة. الكلمات المفتاحية: الضريبة، الجباية العادية، الجباية البترولية، الصلح الضريبي، الميزانية العامة.

Summray:

This study deals with the issue of ordinary taxation and its role in financing the government budget as an important resource for financing public expenditure, this study also aims to know the status of ordinary taxation in the financing of the state budget through the financing of public revenues and coverage of public expenditures. This study concluded that ordinary taxation resources in Algeria are low according to their contribution in financing of budget revenues on the one hand, and their inability to cover public expenditures on the other, both management expenses or processing expenses, so we can say that the government has failed to achieve the goal established through successive tax reforms since 1992, which is the replacement of ordinary taxation of petroleum taxation in financing the government budget.

Key Words: taxation, ordinary taxation, petroleum taxation, taxation reform, budget.